27 November 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي
شرم الشيخ، مصر، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

المحتويات

سرد المحاضر 2

مقدمة 2

الجلسة الأولى – الافتتاح 2

الجلسة الثانية – الحالة والاتجاهات الحالية لتدهور الأراضي على المستوى العالمي وللتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا 5

الجلسة الثالثة – أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا 7

الجلسة الرابعة – حلقة نقاش: التجارب ذات الصلة، والدروس المستفادة وطريقة المضي قدما لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في أفريقيا 7

الجلسة الخامسة – نتائج القمة والمتابعة 9

الجلسة السادسة – نتائج القمة والمتابعة 12

المرفق الأول الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي 14

المرفق الثاني خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود 17

المرفق الثالث أوليات التنوع البيولوجي في أفريقيا 58

سرد المحاضر

مقدمة

1. عقدت قمة وزارية أفريقية للتنوع البيولوجي في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي واجتماعي الأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، المعروفة معا بمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2018، في شرم الشيخ، مصر. وكان شعار القمة "تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها: الأولويات لزيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في أفريقيا".

2. واستضافت حكومة مصر القمة بالتعاون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبدعم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتمثل الهدف من القمة في جمع الشركاء الأفارقة لمناقشة وتقديم السياسات والإرشادات الاستراتيجية بشأن أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا وبرامج العمل المستقبلية، وتحديد الفرص المتاحة للبلدان الأفريقية لاعتماد نهج منسق للتصدي للتحديات المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنهوض بتنفيذ متآزر لاتفاقيات ريو الثلاث، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر الشديد، ولاسيما في أفريقيا (UNCCD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

الجلسة الأولى – الافتتاح

3. أدار الجلسة الأولى من القمة السيد حمد الله زيدان، رئيس اللجنة التحضيرية للاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

4. وافتتحت القمة السيدة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في مصر، التي رحبت بالممثلين في مصر وفي القمة. وقالت إن القمة بوصفها أول حدث في سلسلة من الأحداث في مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في عام 2018، فإنها ستهيئ الأجواء للمؤتمر ولكيفية اعتماد نهج منسق لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور الأراضي. وأضافت أن أفريقيا فخورة لاستضافة الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشارت إلى أن أفريقيا غنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمعارف التقليدية، وأن البلدان حددت بالفعل مناطق محمية تغطي 13,4 في المائة من الكتلة الأرضية في القارة و2,6 في المائة من البحار لحفظها. وقالت إن تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، مدفوعين بالنمو السريع في أعداد السكان، والحضرنة، وتطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية، والتلوث، والنفايات والطلب على خدمات مثل المياه والأغذية، يشكل قلقا كبيرا، إذ أنه يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وفي عام 1992، ومن أجل تحفيز التنمية المستدامة، وافقت البلدان على اتفاقيات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور الأراضي – "اتفاقيات ريو". والاتفاقيات الثلاث، التي أعدت كصكوك منفصلة، قد اتخذت مسارات منفصلة منذ ذلك الحين، وقد آن الآوان للنظر في كيفية الربط بينها. وأضافت أن الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف يقدم فرصة لتصميم خارطة طريق للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والآليات للتنفيذ الفعال. وينبغي أن تأخذ أفريقيا زمام القيادة في العالم. وأضافت أن الممثلين في القمة سيستمعون إلى عروض بشأن مختلف جوانب التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي في أفريقيا وسينظرون في إعلان وزاري بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك خطة العمل الأفريقية لاستعادة النظم الإيكولوجية، وأولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا لإدراجهما في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وذكرت أنه من الوجهة المثالية، ستترجم الأطراف في الاتفاقية نتائج القمة إلى إجراءات ضرورية لتسريع تنفيذ أهداف أيشي وتمهيد الطريق للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من أجل الحد من دورة تدهور العالم الطبيعي.

5. وأدلى ببيانات السيد هارسن نيامبي، رئيس إدارة البيئة وتغير المناخ والمياه وإدارة الأراضي، في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة كريستيانا باشكا بالمر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والسيدة باتريشيا اسبينوزا، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والسيدة مونيك باربو، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والسيدة ناوكو إيشيي، كبيرة المسؤولين التنفيذين في مرفق البيئة العالمية؛ والسيد فرانك توريناتونغا، نائب المدير، مكتب أفريقيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

6. وقدم السيد نيامبي بيانا بالنيابة عن السيدة ساكو خوزيفا ليونيل كوريا، مفوضية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة. وقال إن التنوع البيولوجي في أفريقيا يعد من الأهمية الأساسية للأمن الغذائي والتغذية، والتجارة والاقتصادات؛ ومع ذلك فإن أفريقيا تفقد باستمرار التنوع البيولوجي وما يرتبط به من معارف تقليدية. وأضاف أن الموارد الجينية الأفريقية يتم استخدامها في أجزاء أخرى من العالم بدون الاعتراف الواجب أو بدون تقاسم المنافع. وذكر أن فقدان التنوع البيولوجي في أفريقيا يدفعه أيضا الفقر، والجشع والفساد، والتوسع الحضري والاختلال في توزيع الثروة. وأشار إلى أن دور التنوع البيولوجي في الاقتصادات لم يعط القدر الكاف، وأن بلدانا قليلة نفذت محاسبة الموارد الطبيعية. وأضاف أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى تبادل أفضل الممارسات لوقف القطع غير المشروع للأشجار، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي، وتطوير اقتصاد التنوع البيولوجي في أفريقيا وضمان المشاركة على نطاق واسع، بما في ذلك النساء والشباب. وأضاف أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تظل ملتزمة في دعم دولها الأعضاء في تطوير السياسات والأطر لإدارة استدامة التنوع البيولوجي في القارة من أجل تحقيق خطة عمل 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وذكر أنه يجري الآن إعداد استراتيجية تدعم إزالة استخدام اللدائن، التي كان لها آثار سلبية على التنوع البيولوجي والبشر على حد سواء. وأضاف أن المفوضية تعد أيضا موقفا أفريقيا عاما بشأن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) تحضيرا للاجتماع الثامن عشر العادي لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية، المقرر عقده في مايو/أيار 2019، والتنسيق مع المجموعة الأفريقية للمفوضين حول التنوع البيولوجي، بما في ذلك بروتوكولي اتفاقية التنوع البيولوجي.

7. وقالت السيدة باشكا بالمر، متحدثة بالنيابة عن اتفاقية التنوع البيولوجي والأعضاء الآخرين في فريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، إن وجود الأمينتين التنفيذيتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إنما يدل على الروابط بين المناخ، والتنوع البيولوجي وإدارة الأراضي. ويجب أن تسير الإجراءات في هذه المجالات الحرجة الثلاثة بالتلازم. وأضافت أن الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قدم منبرا لتصميم التزامات جديدة وجريئة لعام 2030 وما بعده. وذكرت أن الاجتماع بدأ باجتماع لوزراء البيئة الأفارقة لأن المنطقة لديها دورا مهما تؤديه كرائدة في الحفظ والتنمية المستدامة. وبينما هناك تحديات صعبة، فإن منافع استعادة الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي كانت كبيرة. وأضافت أن هدف استعادة النظم الإيكولوجية في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020 (الهدف 15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي) دعا إلى المزيد من الالتزامات والمبادرات. وقالت إن أفريقيا قد أظهرت أنها يمكن أن تقود في مجال الحفظ والاستعادة عن طريق حشد الالتزام السياسي. وبموجب المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات، مثلا، التزمت الدول باستعادة أكثر من 110 مليون هكتار، كما قدم تعهدات الكثير من الجهات العاملة بخلاف الدول. وأعادت التأكيد على التزام أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالعمل مع أفريقيا وباقي العالم. وقالت إنها على ثقة بأن اعتماد الإعلان الوزاري لقمة التنوع البيولوجي وخطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود سيحفز تنفيذ خطة العمل قصيرة الأجل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر. وأقرت بدعم أفريقيا لعقد الأمم المتحدة المقترح بشأن استعادة النظم الإيكولوجية 2021–2030. وقالت إنه خلال الأسبوعين التاليين، فإن القرارات التي ستتخذ قد تؤثر ليس فحسب في العقدين القادمين بل في ألفي الأعوام وما بعدهما. وشددت على أنها تعتمد على القيادة المستمرة وشراكة وزراء البيئة الأفارقة.

8. وافتتحت السيدة إسبينوزا ملاحظاتها قائلة إن اتفاقيات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي لديها هدفا مشتركا لاتخاذ إجراءات لحماية الهواء، والأراضي والمياه التي يعتمد عليها البشر في بقائهم. فأفريقيا، أكثر من أي مكان آخر على كوكب الأرض، تعاني من الآثار المدمرة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وهي تعترف بوضوح بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وسريعة. وبالإشارة إلى أن 45 بلدا أفريقيا قد حددت النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كمواضع ضعف رئيسية في مساهماتها في اتفاق باريس، قالت إن أفريقيا في وضع جيد لاتخاذ دورا قياديا، ولاسيما في مجالات الحلول القائمة على الطبيعة للأزمات التي تترتب على فقدان التنوع البيولوجي وعدم التصدي لتغير المناخ. وأضافت أن تدابير مثل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات ومبادرة الغابات في أفريقيا الوسطى تشجع على الحلول القائمة على الطبيعة التي يمكن أن تحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وتستعيد الأراضي المتدهورة وتعزز إدارة التربة، وبالتالي تقدم حواجز مهمة ضد الظواهر الجوية القصوى. وأشارت إلى أن تنفيذ خطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقدم أيضا للبلدان فرصة هامة لتوجيه جهودها تجاه التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. وأضافت إنه من منظور تغير المناخ، ما زال هناك عمل هام ينبغي إتخاذه بشأن اتفاق باريس في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2018 في بولندا، حيث ستقوم الأطراف بالانتهاء من صياغة برنامج عمل يمكن أن يقدم مبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاق. وذكرت أنه من الحيوي أيضا أن تعمل البلدان على تسريع الإجراءات نحو تحقيق طموحاتها للمناخ العالمي على النحو المنعكس في مساهماتها المحددة وطنيا قبل عام 2020 وأنها ستوفي بتعهداتها المالية، بصفتها أمم. وبالإشارة إلى أنه ليس من المتأخر حتى الآن معالجة مشاكل تغير المناخ والتنوع البيولوجي التي تواجه العالم، طلبت السيدة اسبينوزا من الممثلين أن يحثوا قادتهم الوطنيين على الانتهاء من إعداد العمل التي سيتخذ في بولندا.

9. ووصفت السيدة باربو التدهور البيئي بأنه أزمة وجودية: فبسبب تدهور الأراضي، تأثر 1,3 مليار نسمة حول العالم. وفي أفريقيا، تدهور 65 في المائة من أراضي المحاصيل، مما أدى إلى خسارة سنوية بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتعرض 50 مليون من رعاة الماشية للخطر. وقد يضطر ملايين من سكان الريف إلى هجر أراضي أجدادهم والهجرة إلى المناطق الحضرية أو الكفاح من أجل الموارد الطبيعية المتبقية. وبالتالي كان من الملح وقف تدهور الأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية الطبيعية المتدهورة. ويمكن التغلب على المقاومة من الأعمال التجارية وصانعي السياسات، على النحو المبين بمشاركة 51 بلدا أفريقيا في برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (LDN) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المصمم لتحقيق الهدف 15-3 من أهداف التنمية المستدامة. وكان تحديد الأهداف في إطار البرنامج تكميليا لهدف أيشي للتنوع البيولوجي باستعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول عام 2020. ولتحقيق أهداف البرنامج والمبادرات مثل تحدي بون والمبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100، ينبغي أن تصبح الاستعادة "القاعدة الجديدة"، مع نتائج ملموسة. وينبغي أن ينصب التركيز على مناطق واسعة بها إمكانية عالية لاستعادة التنوع البيولوجي والإنتاجية الاقتصادية على السواء، وينبغي توزيع العوائد الاقتصادية بطريقة منصفة وعادلة من الوجهة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في إطار مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، سيقوم 12 بلدا بإعادة تأهيل 10 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2025، وخلق مليوني وظيفة للأشخاص المهمشين. وعند إنجاز مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، التي صممت لاستعادة الأراضي من داكار إلى جيبوتي، يمكن أن تفيد أكثر من 232 مليون نسمة. وقد غيرت قيادة أفريقيا لمثل هذه المبادرات أسلوب الخطاب بشأن ما هو الممكن من حيث الاستعادة. وقد أظهر أول انتهاء لصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي أن رأس المال الخاص شاهد إمكانية مثل هذه المشاريع. وتمشيا مع المبادرة المصرية لتعزيز نهج منسق لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، تم إعداد مرفق لمشروع مشترك للاستفادة من أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث والمساهمة في خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود.

10. وقالت السيدة إيشيي إنه مع انتقال البشر إلى أرض الدفيئة "Hothouse Earth" بدرجات حرارة أعلى بكثير، ويرتفع مستوى سطح البحر وتنخفض خدمات النظم الإيكولوجية، فقد آن الوقت لتغيير سلوك البشر وتحويل النظم الاقتصادية. وكان

التحدي المتمثل في التحويل أكثر شدة في أفريقيا، وهي قارة سريعة النمو ولكنها تواجه احتياجات أساسية للتنمية. ويعتمد مستقبل أفريقيا على كيفية استخدامها لأصولها الطبيعية ونظمها الإيكولوجية الغنية. والتقييم الإقليمي الأخير بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) قدم سيناريوهات وخيارات للمضي قدما. وتمثل الدافع الرئيسي وراء فقدان التنوع البيولوجي في أفريقيا في تحويل الموائل الطبيعية إلى الزراعة والمستوطنات البشرية. ولذلك كان من المشجع أن خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود اقترحت دمج استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في قطاعات مثل الزراعة، والتعدين والتصنيع. وأعاد مرفق البيئة العالمية توجيه استراتيجيته للسنوات الأربع القادمة نحو الاستفادة من التغير التحويلي في النظم الاقتصادية، المحفزة بظهور التحالفات مثل AFR100، والشراكة العالمية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات، وهما يوفران وسائل لتحقيق التغير التحويلي. وكان من المتوقع أن تنتج برامج مرفق البيئة العالمية منافع متعددة عبر اتفاقيات ريو الثلاث، إذ أنها تعمل معا على نحو متزايد لإنشاء برامج متكاملة على نحو أكبر. ولقد حانت اللحظة لصفقة جديدة للطبيعة تجمع بين الجهود التي تبذلها الحكومات، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمواطنين للسعي إلى إيجاد الحلول وتنفيذها.

11. وقال السيد توريامونغا، متحدثا بالنيابة عن السيد أريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن القمة قدمت فرصة خاصة لمناقشة التنمية المستدامة للقارة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وركز شعار القمة على الحاجة إلى روابط أقوى بين اتفاقيات ريو. فالتنوع البيولوجي الغني في أفريقيا، وهو دعامة التنمية في القارة، يتعرض للتهديد، مع تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية يدفع إلى فقدان التنوع البيولوجي. وهناك حاجة إلى تدابير فورية لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهورة، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على الصمود. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمثل هذه التدابير من خلال أعماله البرنامجية، والمداولات في جمعية الأمم المتحدة للبيئة ودعمه للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN). وقدم الدعم أيضا للمؤسسات الأفريقية من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها. وهناك حاجة أيضا إلى التعاون الإقليمي والأقاليمي والشراكات لجمع الوسائل التقنية والمالية التي من شأنها أن تعزز رفاه الشعوب الأفريقية، بما في ذلك المجتمعات الأصلية، والنساء والشباب. وأعرب عن أمله أن تقدم القمة إطارا برنامجيا لأفريقيا لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهورة، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على الصمود في السنوات القادمة ودعا وكالات الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تقديم الدعم لتنفيذه.

الجلسة الثانية – الحالة والاتجاهات الحالية لتدهور الأراضي على المستوى العالمي وللتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا

12. أدارت الجلسة السيدة استرين ليزينغي – فوتابونغ، مديرة تنفيذ وتنسيق البرامج، وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).

13. وقدمت عروض من السيد روبرت شولز، الرئيس المشارك للتقييم العالمي لتدهور الأراضي الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)؛ والسيد لوثاندو دزيبا، الرئيس المشارك للتقييم الإقليمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ والسيد جاك – دينيس تسانغا، وزير المياه والغابات في غابون والرئيس الحالي للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN).

14. وعرض السيد شولز *تقريرا عن التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها* الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES). وقال إن الأدلة على تدهور الأراضي قد تم الإبلاغ عنها من جانب 130 دولة أعضاء. ويشكل تدهور الأراضي نتيجة للأنشطة البشرية مشكلة سائدة ومنهجية تؤثر على حياة شخصين من كل خمسة أشخاص. وقد أدى إلى تخفيض الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 10 في المائة وأثر على مساحة الأراضي على الكوكب بنسبة 75 في المائة. وقد تأثرت جميع النظم الإيكولوجية في أنحاء العالم، من الغابات إلى أراضي المراعي، وأراضي المحاصيل، والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الحضرية. ويرتبط تدهور الأراضي على نحو وثيق بالمسائل التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة، مع روابط بأكثر من نسبة 80 في المائة مع الحياة على الأراضي، والمياه النقية، والاستهلاك الرشيد، والتخفيف من تغير المناخ، والجوع والفقر، والمدن المستدامة والطاقة النظيفة. ووصف الروابط ثنائية الاتجاه مع تغير المناخ، بمعنى أن عكس مسار تدهور الأراضي يمكن أن يسهم بالثلث في الإبقاء على الاحترار العالمي بأقل من درجتين مئويتين. كما أن هناك ترابط بين تدهور الأراضي والفقر والرفاه والصراعات والتخفيف. ويتمثل السبب الرئيسي لتدهور الأراضي في الاستهلاك المفرط للسلع المستخرجة من الطبيعة الناتج عن زيادة الثراء والنمو السكاني. ويمكن تجنب تدهور الأراضي عن طريق تحسين نظم الرصد، وتنسيق السياسات بين مختلف الوزارات، وإزالة الحوافز الضارة للإدارة المستدامة للأراضي وتكامل جميع الإجراءات. وقد تجاوزت منافع الاستثمار في الاستعادة تكاليف التدهور بهامش 10 إلى 1 في المتوسط، بما في ذلك بالنسبة للإنتاجية، والتخفيف من تغير المناخ والمنافع الاجتماعية.

15. وعرض السيد دزيبا *تقرير التقييم الإقليمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أفريقيا* أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، قائلا إن أفريقيا غنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتتمتع بأصول طبيعية فريدة لتحقيق التنمية المستدامة. وغير أن التقييم قد أظهر أن ثراء أفريقيا لم يعط القدر الكافي من العناية، إذ تم إجراء دراسات قليلة عن قيمة هذه الأصول الطبيعية في خلق الوظائف وتقليل اللامساواة. وينبغي تقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ودمجها في نظم المحاسبة القومية. ولاحظ أن التنوع البيولوجي في أفريقيا يتعرض للضغط نتيجة للتغيرات في استخدام الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموائل وفقدانها، وتزايد الصيد غير المشروع والتجارة غير المشروعة بالأحياء البرية، والأنواع الغريبة الغازية، والتلوث، وتغير المناخ والاستغلال المفرط التي تتفاقم بالعوامل الكامنة مثل نمو السكان. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الحالي البالغ 1,25 مليار نسمة سيتضاعف بحلول عام 2050، مما يفرض ضغوطا أكثر خطورة على الموارد. وبحلول عام 2100، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى فقدان أكثر من نصف الطيور وأنواع الحيوانات في أفريقيا ونقص بنسبة 20 في المائة في إنتاجية البحيرات والنظم الإيكولوجية البحرية. وشدد على أن فقدان التنوع البيولوجي سيعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف. وقال إنه يجب إيجاد التوازن بين أهداف الاستدامة المحلية والإقليمية وأهداف التنمية. وتشمل الخيارات إنشاء المناطق المحمية، التي تشكل في الوقت الحاضر ما نسبته 14 في المائة من كتلة الأراضي الأفريقية و2,6 في المائة من البحار، ومكافحة الأنواع الغريبة الغازية واستعادة النظم الإيكولوجية. وينبغي النظر في نهج حوكمة متعددة المراكز، يعمل فيه القطاعين الخاص والعام والمجتمعات المحلية سويا. ومن الاعتبارات الرئيسية الأخرى هناك بناء قدرات الباحثين الأفارقة، وواضعي السياسات والمؤسسات على تحليل سيناريوهات التخطيط طويل الأجل، مع بيانات كمية مناسبة. وينبغي أن تجري الحكومات تقييمات وطنية دورية كأساس للقرارات، على النحو الذي قامت به الكاميرون وإثيوبيا.

16. وعرض السيد تسانغا نتائج الدورة الاستثنائية السابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، المنعقدة من 17 إلى 19 سبتمبر/أيلول 2018 في نيروبي، كينيا. وفي نهاية الدورة، اعتمد الوزراء وممثلو الدول الأعضاء إعلان نيروبي بشأن "تحويل السياسات البيئية إلى أعمال من خلال الحلول الابتكارية للتحديات البيئية في أفريقيا". وهي: (أ) إعادة التأكيد على دعم أفريقيا الكامل لمصر في عقد واستضافة القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي؛ (ب) الاتفاق مع الشركاء على إعداد خطة عمل أفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود؛ (ج) دعم الدعوة المقترحة بمناشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تعيين الفترة 2021–2030 "كعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية"؛ (د) والاتفاق على

ضمان الفهم المشترك والمواقف المشتركة بشأن إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وفي قرارهم، اعترف الوزراء بالثراء الاستثنائي لأفريقيا في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبثروتها من معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي تشتمل أصلا استراتيجيا للتنمية المستدامة. وأعادوا التأكيد على الطلب الموجه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي (AMCEN Decision 14/8) لتنسيق المجموعة الأفريقية من المفاوضين في التوصل إلى فهم مشترك ومواقف مشتركة بشأن الأولويات وفي "التحدث بصوت واحد" خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي وشجعوا الدول الأعضاء على الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق القيمة الكاملة للتنوع البيولوجي واستكشاف الوسائل لاستخدامه على نحو مستدام. وأيد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أيضا مقترح مصر بإطلاق مبادرة عالمية لتعزيز استخدام النُهج القائمة على الطبيعة لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على نحو متجانس. وعرض السيد تسانغا بعد ذلك مسودات الوثائق التي أيدها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لكي تنظر فيها القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي: الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي، وقائمة أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا وخطة عمل أفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود.

الجلسة الثالثة – أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا

17. عرض السيد حمد الله زيدان، وزارة البيئة، في مصر، أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا (CBD/COP/14/AFR/HLS/3) لكي تنظر فيها القمة. وقد أعد الأولويات اجتماع تشاوري لنقاط الاتصال الأفريقية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي المنعقد في 16 سبتمبر/أيلول 2018 والجزء للخبراء في الدورة الاستثنائية السابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وتستند الأولويات إلى أهميتها بالنسبة لأفريقيا وتضمنت أيضا مسائل لم تعالج في الخطة الاستراتيجية الحالية للتنوع البيولوجي 2011–2020 ولكنها تحتاج إلى المعالجة في الاستراتيجية القادمة.

18. وأيدت القمة أولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا بالتزكية على النحو الوارد في المرفق الثالث. وستكشل جزءا من الإعلان الوزاري للقمة.

الجلسة الرابعة – حلقة نقاش: التجارب ذات الصلة، والدروس المستفادة وطريقة المضي قدما لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في أفريقيا

19. أدار السيد توریاتونغا الجلسة الرابعة للقمة.

20. وعرضت السيدة ليسينغي – فوتابونغ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية (CBD/COP/14/AFR/HLS/4). وقالت إن خطة العمل الأفريقية ستوفر إطارا لإجراءات متجانسة ومنسقة لحفظ النظم الإيكولوجية وإدارتها واستعادتها عبر أفريقيا، مع الاستعانة بالأنشطة القائمة، مثل خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، وشراكة أرض أفريقيا، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم ومبادرة غابات حوض الكونغو. وتهدف إلى تعزيز الوعي على نطاق القارة والدعم السياسي لجهود الاستعادة؛ وتساعد على تسريع وزيادة التزامات وأهداف استعادة النظم الإيكولوجية؛ وتقليل أو تخفيف الدوافع المباشرة وراء تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية؛ ودعم دمج استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة؛ وتنفيذ مشاريع وبرامج لتحقيق التزامات وأهداف الاستعادة؛ وتيسير حشد الموارد واستثمارات القطاع الخاص من أجل استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛ ورصد الجهود المبذولة لاستعادة النظم الإيكولوجية، والنتائج والمنافع.

21. وعقب العرض الذي قدمته السيدة ليسينغي – فوتابونغ، أدار السيد توریاتونغا مناقشة بشأن التجارب ذات الصلة، والإنجازات، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في المنطقة. وقدمت عروض من الوزراء التالية أسماؤهم يمثل كل منهم المناطق الفرعية الخمس لأفريقيا: السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة، المكلفة

بوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في المغرب (شمال أفريقيا)؛ والسيد موسى محمد أحمد، وزير الإسكان والتخطيط والشؤون الحضرية والبيئة في جيبوتي (شرق أفريقيا)؛ والسيد جاك – دينيس تسانغا (وسط أفريقيا)؛ والسيد ديريك أ. هانكوم، وزير السياحة والوزير بالنيابة للشؤون البيئية في جنوب أفريقيا (جنوب أفريقيا)؛ والسيد سليمان حسن زارما، وزير الدولة للطاقة والأعمال والإسكان في نيجيريا (غرب أفريقيا).

22. وعرضت السيدة الوافي الحالة في شمال أفريقيا، حيث تدهور ما نسبته 31 في المائة من الصحارى والأراضي الساحلية، ودعت إلى أن تتخذ الحكومات ومؤسسات التمويل، مع المجتمع المدني، إجراءات لإعداد برنامج تنمية حتى عام 2030، استنادا إلى الالتزامات بتخفيف تغير المناخ والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى. وقالت إن هناك حاجة إلى إيجاد التوازن لضمان أن النمو الاقتصادي واستخدام الموارد لا ينتج عنهما تدهور في التربة وتناقص الإنتاجية الزراعية. وهناك عدة مبادرات في إقليم جنوب الصحراء للإدارة المستدامة للأراضي والتربة، وأهمها "مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة (3S)" التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي أطلقت في عام 2016 لتقليل التخفيف نتيجة لتدهور الأراضي، ومكافحة التصحر، واستعادة الغابات، وتقليل الضغوط على أراضي المراعي، وتحسين النظم الإيكولوجية وضمان الزراعة المستدامة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى نهج عالمي يشترك فيه كلا القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا يمكن للدول فرادى أن تتصدى للتحديات. ومن شأن قاعدة بيانات أن تيسر تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، مع نظام إنذار مبكر وبنك للجينات لضمان التنوع البيولوجي الزراعي.

23. وردا على سؤال عما إذا كانت تعرف أي مبادرات لاستعادة النظم الإيكولوجية التي يمكن أن يتم تكرارها في أماكن أخرى، قالت السيدة الوافي إن المشاركة الجماعية اللازمة بموجب مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة قد تحسنت على نحو فعال للغاية، ولاسيما على المستوى السياسي. ومن المبادرات الهامة الأخرى هناك مبادرة التكيف في أفريقيا واللجان دون الإقليمية الثلاث التي أنشأها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لما يلي: لجنة الساحل، التي ترأسها النيجر، ولجنة الدول الجزرية، التي ترأسها سيشيل ولجنة حوض الكونغو التي يرأسها الكونغو. وجميع المبادرات الثلاث تمثل أمثلة جيدة للاستجابة التي حولت الفكرة من المشكلة إلى الفرصة المتاحة.

24. ووصف السيد أحمد، متحدثا بالنيابة عن شرق أفريقيا، المبادرات في شرق أفريقيا. وقال إن ثراء أفريقيا في التنوع البيولوجي لم تقابله قدرتها على إدارته. وفي المنطقة الفرعية التي يقطنها 3,2 مليار نسمة، اعتمد ما نسبته 90 في المائة منهم على الزراعة لمعيشتهم، وأكثر من 75 في المائة على الأراضي التي كانت متدهورة، واستمرت الغالبية في الريف تعتمد على تلك الأراضي المتدهورة في معيشتهم. وقد أدت الإنتاجية المتناقصة إلى عدم الأمن الغذائي وعدم التوازن الإيكولوجي. وتعرضت المناطق القاحلة وشبه القاحلة للخطر بصفة خاصة. وقد حددت هيئات وبرامج مختلفة لمكافحة تدهور الأراضي، والتي لعبت فيها المجتمعات المحلية دورا هاما.

25. وتحدث السيد تسانغا عن الوضع في وسط أفريقيا، التي بها أكبر موارد الغابات في العالم بعد منطقة الآمازون. وقال إن هناك حاجة إلى سياسات ومبادرات وطنية وإقليمية لإدارة موارد الغابات. وسعت لجنة الغابات في وسط أفريقيا (COMIFAC) إلى وضع سياسة عامة للغابات تسمح للدول في المنطقة الفرعية بالتعاون بشأن المشاريع وبشأن تنفيذ "مدونة الغابات". وقد قدمت مبادرة الغابات في أفريقيا الوسطى، وهي شراكة تعاونية إقليمية، الدعم للدول في إدارة الغابات من أجل التشغيل الأفضل للأراضي ولإيجاد توازن بين مبادرات إدارة الغابات مع التنمية. وفي البلدان التي لا يوجد بها غابات، مثل تشاد، ترمي مبادرة "الجدار الأخضر العظيم" إلى تقليل تدهور الأراضي واستعادة النظام الإيكولوجي لبحيرة تشاد. وجميع هذه المبادرات كانت مدفوعة بالرغبة في الإدارة المكانية الأفضل ورصد استغلال الغابات من أجل خفض تدهور الأراضي. وتم إنشاء أفرقة عاملة بشأن الغابات، والتصحر وتغير المناخ. وبعد ذلك، ردا على سؤال عن دور المنظمات الحكومية الدولية في إدارة الموارد، قال السيد تسانغا إن العديد من المنظمات كانت مشتركة بالفعل في حماية الأحياء البرية وفي ضمان الاستغلال المستدام للموارد.

26. وقال السيد هانكوم، متحدثا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، إنه على الرغم من انتشار تدهور الأراضي، تزايد الوعي في المنطقة الفرعية. وقللت إزالة الغابات من قدرة الأراضي على دعم السكان في الريف، مع خسارة قدرها 20 مليار دولار أمريكي سنويا، مما قوّض الجهود لخفض الفقر. وهناك حاجة إلى استثمارات هائلة في التدابير الاستباقية والمسؤولة لحماية الناس المهمشين. وأول برنامج عمل إقليمي تم إطلاقه في عام 1997. ويتكون أحدث برنامج لمدة 10 سنوات (2015–2025) من 21 إجراءا للوفاء بخمسة أهداف تشغيلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واشتملت الفجوات والعقبات على التمويل غير الكافي، ونقص القدرات المؤسسية، والبحوث والبيانات المحدودة. وتمثلت الأهداف لعام 2030 في إعادة تأهيل خمسة ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة. وكانت المعارف التقليدية لا تقدر بثمن بالنسبة لجميع الجوانب وينبغي تبادلها. وسيعالج البرنامج العديد من أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وخفض الفقر وعدم الأمن الغذائي ويوجه الأراضي إلى ناحية الإنتاجية.

27. ورد السيد هانكوم أيضا على تعليق من ممثل بوتسوانا بأن الإدارة المستدامة للأراضي كانت حيوية وينبغي إسنادها إلى خطط استخدام الأراضي من أجل ضمان سبل العيش وخفض الفقر. وقال إن تبادل التجارب، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا كانت لازمة، بما في ذلك المعارف التقليدية. ونظرا لأن معظم الجنوب الأفريقي يفتقر إلى المياه الكافية، كانت إدارة المياه مهمة، حيث تستهلك أغلبية الأنواع الغريبة كميات كبيرة من المياه. ولذلك، فإن إزالة الأنواع الغريبة سيوفر قدرا أكبر من المياه بالمقارنة إلى بناء السدود. وأدى ارتفاع درجات الحرارة نتيجة لتغير المناخ إلى حرائق أكثر. وبالرغم من حرق المزارع والأنواع الغريبة، فلم تزد الأنواع الأصلية. وبالرغم من أن الاستعادة المستمرة للغابات تكلف أموالا، فقد أدت إلى عوائد اقتصادية طويلة الأجل.

28. ووصف السيد حسن– زارما، في عرضه، الحالة في أفريقيا الغربية. وقال إن المنطقة الفرعية تحتوي على تنوع واسع النطاق من النظم الإيكولوجية، غير أن التلوث والتوسع الحضري غير المخطط والطلب المتزايد على الخدمات أدى إلى تدهور غير مقبول للأراضي، والتحات، والتلوث وعدم الاستقرار. وقد أعدت سياسة إقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، مع برامج محلية للتكيف مع البرامج الوطنية. وقد خصص الكثير من البلدان جزءا من ناتجها المحلي الإجمالي لاستعادة الأراضي، ولكن ينبغي أن تحشد البلدان الأخرى أموالا أكثر. وهناك حاجز يتمثل في نقص المعلومات عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقال إن نيجيريا قد أسست صندوقا لحماية غاباتها. وحث البلدان الأخرى على القيام بنفس العمل وتوعية مواطنيها. وأضاف أن استعادة الأراضي كانت أولوية وطنية، إذ أنها ستزيد الأمن وتخفض البطالة.

29. وردا على سؤال من ممثل بوركينا فاسو عن الصندوق الوطني للغابات في نيجيريا، قال السيد حسن– زارما إنه يتألف من الإيرادات من وزارة البيئة، ومنها نسبة مئوية محولة إلى صندوق استئماني لاستعادة التنوع البيولوجي. وقال ممثل السنغال إن الأمن كان عنصرا أساسيا في أفريقيا الوسطى والغربية، إذ أن الحروب تهدد التنوع البيولوجي، وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى الدبلوماسية لضمان تقاسم الموارد، ووقف الاتجار غير المشروع بالأخشاب عبر الحدود. ورد السيد حسن– زارما بأن المنظمات الوطنية تفتقر إلى الموارد لحماية الأنواع.

30. وأدلت ببيان السيدة باتريشيا زوريتا، كبيرة الموظفين التنفيذيين في منظمة حياة الطيور الدولية.

الجلسة الخامسة – نتائج القمة والمتابعة

31. في الجلسة الخامسة للقمة، التي أدارها السيد نيامبي، سنحت الفرصة للبلدان لعرض مبادراتها الجارية لاستعادة النظم الإيكولوجية، والالتزامات والأهداف وعرض أي خطط أو التزامات جديدة كانت مستعدة لتقديمها نحو زيادة استعادة النظم الإيكولوجية في بلدانها وأقاليمها الفرعية.

32. وتحدث ممثلون من الجزائر، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا- بيساو، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، والسودان وأوغندا لوصف الحالة في بلدانهم. وطلب كثيرون مساعدة تقنية دولية ومالية.

33. ووصف الكثير من المتحدثين المبادرات المحددة قيد التنفيذ في الوقت الحالي لمعالجة تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، وقدم البعض التزامات للسنوات القادمة.

34. وقالت ممثلة الجزائر إن بلدها كان ملتزما بتطوير وحماية النظم الإيكولوجية عن طريق زراعة 900 31 هكتارا من نباتات الغابات و800 22 هكتارا من أشجار الفاكهة؛ وتطوير أراضي المراعي وحفظ وتحسين الموارد الطبيعية عن طريق إنشاء مزرعة رعوية مساحتها 900 14 هكتارا ومنع الرعي على أراضي مساحتها 000 72 هكتارا؛ وإعادة تشجير 13 في المائة من شمال الجزائر بحلول عام 2020، وهو أعلى من النسبة الحالية البالغة 11 في المائة؛ وإعادة تأهيل الحزام الأخضر وتوسيع نطاقه بحلول عام 2035؛ وإنشاء وتوسيع شبكة من المناطق المحمية تغطي 50 في المائة من الإقليم الوطني بحلول عام 2030.

35. وقال ممثل بوركينا فاسو إن بلده التزمت في عام 2017 باستعادة 5,16 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030، تتألف من 19 في المائة من إقليمها، وأن تتخذ خطوات لمنع المزيد من التدهور. وأضاف أن مناطق مثل النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة والمناطق المحمية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها، سيتم استعادتها. وأشار إلى أنه بالنسبة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه، سيتم تحسين مخزون الكربون على مساحة 000 798 هكتارا.

36. وأعرب ممثل الكاميرون عن التزام بلده باستعادة 12 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والتي أزيلت غاباتها، بما في ذلك 8 ملايين هكتار في النظام الإيكولوجي للساحل في شمال الكاميرون و4 ملايين هكتار في المرتفعات الغربية والنظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الساحلية. وأضاف أن الحكومة تعتزم أيضا إعداد استراتيجية وطنية للاستعادة وبرنامج يمكن أن يوفرا تكيف وطني ويضمنان اتساق النُهج الوطنية؛ واستخدام نهج استعادة يستفيد من نتائج مبادرات الاستعادة العالمية؛ وتعميم نُهج وخيارات تداخلات الاستعادة المحددة في القطاعات الإنمائية الرئيسية مع الأنشطة التي لها تأثير سلبي ومدمر على النظم الإيكولوجية؛ وأن تقدم الدعم للجهود التعاونية العالمية المسرعة لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في أفريقيا، بما في ذلك الشراكة مع هيئات وآليات التمويل الرئيسية من أجل حشد التمويل اللازم لأنشطة الاستعادة.

37. وذكر ممثل تشاد عددا من المبادرات التي نفذتها بلده أو التي تشترك فيها: إنشاء حراسة الغابات والحيوانات البرية؛ وإنشاء الوكالة الوطنية للجدار الأخضر العظيم؛ وتفعيل مشروع استعادة الممرات الإيكولوجية في غرب تشاد وبرنامج دعم المناطق المحمية والنظم الإيكولوجية الهشة؛ ومشروع لإنشاء حزام أخضر حول المراكز الحضرية الرئيسية؛ ومشروع إعادة تأهيل واستعادة النظم الإيكولوجية لبحيرة تشاد؛ وتنظيم الأسبوع الوطني للأشجار منذ عام 1972 وإطلاق البرنامج الوطني لإعادة التشجير في 23 مقاطعة؛ وفرض حظر على تسويق الحطب، وتقديم الإعانات الحكومية لغاز البوتان كبديل.

38. وقالت ممثلة إثيوبيا إن بلدها يعتزم أن يصبح اقتصادا أخضر قادرا على الصمود بحلول عام 2025، بما في ذلك مشروع لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات على مدى 15 مليون هكتار. وأضافت أن الملايين من الهكتارات من مناطق الغابات المتدهورة قد تم استعادتها بواسطة المزارعين المحليين، وأن مشاريع تجريبية متعددة تم تنفيذها.

39. وأفاد ممثل غامبيا أن بلده ملتزمة بتحقيق الأثر الطوعي لتحييد تدهور الأراضي بحلول عام 2030 وتحسين 10 في المائة إضافية من الإقليم الوطني. وأضاف أن الأهداف المحددة لتجنب وخفض تدهور الأراضي وعكس مساره كانت لتحسين إنتاجية التربة العضوية وزيادة مخزون الكربون فيها بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030، وإعادة تأهيل 099 1 كيلومترا مربعا من أراضي الحشائش وأراضي المحاصيل المتدهورة بحلول عام 2030، ووقف تحويل الغابات والأراضي الرطبة إلى

استخدامات أخرى للأراضي بحلول عام 2025 وزيادة الغطاء الحرجي بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2030 بالمقارنة إلى عام 2015. وذكر أن تحييد أثر تدهور الأراضي سيتم دمجه في السياسات الوطنية للأراضي، والزراعة والموارد الطبيعية.

40. وأفاد ممثل غينيا أن حكومته قامت بتشريع مدونة لحماية الغابات، التي تشمل زراعة 100 هكتارات من الأشجار في النظم الإيكولوجية المتدهورة كل عام حتى عام 2026.

41. وقال ممثل غينيا- بيساو إن بلده اتخذت إجراءات لاستعادة وإعادة تأهيل وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية المتدهورة للمنغروف من أجل تحسين الأمن الغذائي والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ. وأضاف أن الاستعادة جارية في بعض المناطق المحمية، بما في ذلك استزراع المنغروف ومساعدة التجديد الطبيعي للمنغروف في المناطق المتدهورة. فعلى سبيل المثال، تم إنعاش 357 هكتارا في المنتزه الطبيعي للمنغروف في نهر الكاشو في عام 2017 من خلال مساعدة نظام التجديد الطبيعي.

42. وأبلغت ممثلة كينيا عن الالتزام باستعادة 5,1 مليون هكتار من الأراضي والنظم الإيكولوجية، تمثل حوالي 9 في المائة من كتلة الأراضي فيها. وقالت إن استعادة المناظر الطبيعية تضمنت إعادة تشجير وإعادة تأهيل الغابات الطبيعية المتدهورة، وزراعة الغابات والمناطق الشجرية في أراضي المحاصيل، ومزارع تجارية للأشجار والبامبو، وزراعة الأشجار على مدى الطرق المائية، والأراضي الرطبة والطرق واستعادة المراعي. وذكرت أنها تتوقع أن ينتج عن تلك الأنشطة زيادة بنسبة 16 في المائة في الغطاء الشجري الكلي وحجز 0,48 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2063، مما يمثل خفضا في الانبعاثات بنسبة 3,7 في المائة.

43. وقال ممثل مدغشقر أنه بلده كانت ملتزمة، ضمن المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات، باستعادة 4 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة والتي أزيلت غاباتها بحلول عام 2030، مع إيلاء الأولوية لأحواض التصريف الكبيرة.

44. وقال ممثل النيجر إن الأهداف السنوية لتحييد أثر تدهور الأراضي كانت محورية لخطط التنمية الوطنية والسياسة الوطنية بشأن البيئة والتنمية المستدامة المعتمدة في عام 2016. وأضاف أن بلده ملتزمة باستعادة 000 213 هكتارا من الأراضي المتدهورة، وتثبيت 500 36 هكتارا من الكثبان الرملية ومساعدة التجديد الطبيعي لـ000 70 هكتارا. وأشار إلى أن بلده، ضمن المبادرة الأفريقية للاستعادة، ملتزمة باستعادة 3,2 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030، مع خفض مساحة الأراضي المتدهورة من 9 في المائة إلى 5 في المائة وزيادة الغطاء النباتي من 17 في المائة إلى 19 في المائة.

45. وقال ممثل سيشيل إن بلده ملتزمة بالاستعادة الكاملة لخمسة أنهار رئيسية ووقف تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى من خلال تحسين استخدام الأراضي والتخطيط الحضري. وأضاف أن تحييد أثر تدهور الأراضي سيتم تحقيقه عن طريق استمرار زراعة الأشجار والغطاء النباتي في جميع الجزر الرئيسية في البلد.

46. وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إن برنامج العمل الوطني لبلدها يشمل التزامات لمكافحة التصحر، واستعادة وإعادة تأهيل الأراضي والتربة المتدهورة وحفظها من أجل تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030؛ وتعزيز الزراعة المستدامة لحفظ واستعادة الموائل الحيوية، وحماية مستجمعات المياه وتحسين صحة التربة والمياه؛ وزيادة التوعية وبناء القدرات في مجال التصحر، وتدهور الأراضي والجفاف؛ وتعزيز مشاريع الاستعادة الابتكارية والإدارة المستدامة للأراضي من أجل خلق وظائف ومؤسسات صغيرة إلى متوسطة الحجم.

47. وأبلغت ممثلة السودان أن بلدها يعتزم استعادة أكثر من 000 40 هكتارا من الأراضي، وصياغة خطة عمل وطنية لتحديد حالة وأسباب تدهور الأراضي في السودان، مع تحديد أهداف وطنية طموحة لتحقيقها بحلول عام 2030 من أجل تحييد أثر تدهور الأراضي، وإنشاء مناطق محمية لحفظ التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ مشاريع التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية

لمعالجة آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، وزيادة الإنتاجية ومخزون الكربون في التربة العضوية.

48. وقالت ممثلة أوغندا إن حكومتها تعتزم استعادة مناطق الغابات في البلد إلى ما كانت عليه في عام 1900، والتي كانت تبلغ 4,9 مليون هكتار، أي 3 ملايين هكتار سيتم استعادتها بحلول عام 2040. وأضافت أن غطاء الأراضي الرطبة سيتم زيادته إلى 13 في المائة من المساحة الكلية للبلد بحلول عام 2040. وسيتم تحسين الموارد السمكية إلى مستويات عام 2010 عن طريق القضاء على الصيد غير المشروع وتعزيز استزراع الأسماك في أقفاص وتربية الأحياء المائية عموما، مع تنظيم الأعلاف لمنع التلوث، وأن البلد ملتزم باستعادة 15 في المائة من النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول عام 2020.

49. وقدم بيانان مكتوبان من السيدة مارتا روخاس – أوريغو، الأمينة العامة لاتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور البرية (اتفاقية رامسار) والسيد ادواردو منصور، مدير شعبة الأراضي والمياه في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

الجلسة السادسة – نتائج القمة والمتابعة

50. عرضت السيدة فؤاد الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود وأولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا لكي تنظر فيها القمة وأدلت بملاحظات موجزة.

51. وأعادت السيدة فؤاد التأكيد على أن القمة كانت هائلة بمعنى أن أفريقيا اجتمعت معا لمعالجة الأزمات الثلاث للتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي على نحو متسق. وقالت إن مجرد وجود الكثير من الوزراء إنما يعتبر إشارة واضحة على المستوى العالي من التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ وإن وجود الكثير من الشركاء يدل على اهتمام قوي واستعداد لدعم الجهود القارية لمعالجة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية.

52. ووافق الممثلون، بالتزكية، على اعتماد الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود وأولويات التنوع البيولوجي في أفريقيا (للاصطلاع على النص، انظر المرفقين الأول والثاني).

53. وأدلى ببيانات ختامية السيد دانييل كاليخا، المدير العام للبيئة في المفوضية الأوروبية؛ والسيدة إنغر أندرسون، المديرة العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والسيدة ألكسندرا راسوامانانا (مدغشقر) والسيدة سيمانغيلي موالي (جنوب أفريقيا) من الشبكة العالمية للشباب المعنية بالتنوع البيولوجي؛ والسيدة لوسي مولينكاي، المديرة التنفيذية لشبكة الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي.

54. وفي بيانها، قالت السيدة كاليخا إن المفوضية أحاطت علما بأولويات أفريقيا لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي وتغير المناخ. وأضافت أنه في عام 2018، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل 66 مشروعا للمناطق المحمية في 27 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء؛ وأن التحدي يتمثل في ضمان تنفيذها الفعال عن طريق كفالة الالتزام السياسي على أعلى المستويات. وذكرت أن الإطار العالمي للاتحاد الأوروبي لما بعد عام 2020 يشمل مطلبا لرصد قابل للقياس، ومحددا زمنيا، والتزامات طوعية، وأيضا من المواطنين والقطاع الخاص، مصحوبا بخطة عالمية تراعي حجم التهديدات وطابعها الملح. وأضافت أنه لم يبق سوى القليل من الوقت لإنقاذ الكوكب. وينبغي أن تشترك أفريقيا بقوة في أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

55. ولاحظت السيدة أندرسون الالتزامات الكثيرة التي قدمت في الجلسة السابقة. وقالت إن استعادة الأراضي المتدهورة كانت ضرورية، وأنه يسرها أن الوزراء قدموا التزامات للقيام بذلك. وأشارت إلى أن الأراضي تعتبر قيمة ليس فحسب بالنسبة

لإنتاج الغذاء أو الخشب، بل أيضا بالنسبة للخدمات الأخرى للنظم الإيكولوجية، مثل تخزين المياه وحجز الكربون. وأضافت أن الوزراء قدموا استثمارات ذكية لبلدانهم ومجتمعاتهم. وأعرب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة عن أسفه بأن الأهداف المحددة في عام 2010 في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020 قد لا تستوفى بالكامل. وينبغي تحديد الأسباب لذلك. وينبغي بحث الطريقة التي يتم بها قياس المؤشرات، وحسابها وتحليلها. وقد يكون من المفيد إجراء قياسات منتظمة ومحددة زمنيا. وقالت إن اتفاقية التنوع البيولوجي يمكن أن تتعلم من الاتفاقيات الأخرى التي أنشأت نظم قياس أكثر صلابة. واقترحت تحديد هدف واحد فقط، يمكن أن يفهمه الناس بسهولة أكبر، بدلا من تحديد عدة أهداف. غير أن الهدف ينبغي أن يستند إلى الأدلة العلمية ويتم استعراضه بانتظام. وقالت إن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يمثل الفرصة الأخيرة؛ وينبغي أن تكون الأهداف والالتزامات واضحة.

56. وحذرت السيدة راسوامانانا والسيد مسوالي بأن العالم كان في نقطة حرجة. ويتمثل الخيار المقبول الوحيد في الاستعادة التآزرية والشاملة. فمنع التدهور في المستقبل كان أكثر أهمية من الاستعادة. وقد أحرز تقدم جيد في تحديد السياسات، التي ينبغي تنفيذها شاملة مع إشراك النساء والشباب على سبيل المثال. وبصفة خاصة، يمثل الشباب موردا مفيدا في أفريقيا وينبغي تقديم الدعم لهم، من خلال حلقات عمل لبناء القدرات والالتزامات بالعمل مع القادة الأفارقة، واعتبارهم كقادة اليوم وليس غدا.

57. وأشارت السيدة لوسي مولينكاي، المديرة التنفيذية، شبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي، إلى أن الشعوب الأصلية عملت منذ زمن طويل على المسائل البيئية وتعلمت من أجدادها باستخدام المعارف التقليدية. وأضافت أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في مؤتمر المكسيك، احتفلت بذكرى 20 عاما من العمل في المنبر الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، وفي شرم الشيخ، ستحتفل شبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي (IWBN) بذكراها العشرين. وذكرت أن الاحتفال سيعقد لإبراز اختتام الأيام الثلاثة لقمة الطبيعة والثقافة التي نظمتها حكومة مصر مع الشركاء. وأضافت أن الشعوب الأصلية في أفريقيا تلعب دورا مهما في استعادة النظم الإيكولوجية، ولكن ينبغي أن تعترف الحكومات على نحو كامل بدورها وخبرتها الفريدة. وينبغي إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والنساء في الجهود المبذولة لتحقيق التناغم مع الطبيعة وخطط التنمية.

58. وقدم السيد كوزماس أوشينغ، مدير المركز الأفريقي للموارد الطبيعية في مصرف التنمية الأفريقي، بيانا ختاميا مكتوبا. وقال إن المصرف ملتزم بالعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيته العشرية، التي ركزت على قطاعات الموارد الطبيعية لتعزيز الهدفين المتمثلين في النمو والتحول إلى النمو الأخضر وأنشأ المركز الأفريقي للموارد الطبيعية لتقديم دعم لتنمية القدرات من أجل تمكين البلدان الأفريقية من تحقيق تنمية متكاملة للموارد والحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية. ويشمل الدعم مشورة سياساتية وتقنية ودعم تطوير مجموعات المشاريع للبلدان الأعضاء للتمويل من خلال الصناديق الاستئمانية الإنمائية الأفريقية وهيئات التمويل العالمية مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ.

59. وأعلنت السيدة فؤاد اختتام القمة في الساعة 6:10 مساء الثلاثاء، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

المرفق الأول

الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي
شرم الشيخ، مصر، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين من البلدان الأفريقية، وقد اجتمعنا بمناسبة القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي التي استضافتها حكومة مصر بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، مصر، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 تحت شعار "تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها: أولويات لزيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في أفريقيا"،

إذ نشير إلى المقرر Assembly/AU/Dec.352(XVI) الصادر عن جمعية الاتحاد الأفريقي والذي دعا، من بين جملة أمور، إلى إدراج التنوع البيولوجي بين أولويات الاتحاد الأفريقي،

وإذ نقر بالأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دعم النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وسبل العيش ورفاه الإنسان في أفريقيا، ومساهمته في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

وإذ نشير إلى المقرر 2/16 (خامسا) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته السادسة عشرة الذي تم فيه، من بين جملة أمور، تأييد ودعم اقتراح حكومة مصر باستضافة حدث رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي الأفريقي بالتزامن مع الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتقديم الإرشاد السياساتي والاستراتيجي بشأن أولويات أفريقيا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي لإدراجها في برامج العمل المستقبلية للاتفاقية وبروتوكوليها،

وإذ نشير أيضا إلى المقرر SS.7/1 بشأن التنوع البيولوجي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الاستثنائية السابعة،

وإذ نرحب بالتقارير والرسائل الرئيسية من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) في التقييم العالمي بشأن تدهور الأراضي وإصلاحها والتقييم الإقليمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا،

وإذ نلاحظ مع القلق الأثر الكبير لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، ورفاه الإنسان في أفريقيا، مما يؤثر على أكثر من 485 مليون نسمة ويؤدي إلى تكبد تكلفة سنوية تقديرية تبلغ 9,3 مليار دولار أمريكي،

وإذ ندرك الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات للحيلولة دون المزيد من تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، ولاستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة من أجل حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الحيوية لحماية الحياة على الأرض، وتحسين الأمن الغذائي والمائي، وضمان رفاه الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى،

وإذ نشير إلى المقررات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك المقرر 5/13 الذي اعتمدت بموجبه الأطراف خطة عمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية،

وإذ نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية بالفعل بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في سياق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (بما في ذلك الأهداف 5، و14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف

و/أو التصحر الشديد، لاسيما في أفريقيا (بما في ذلك بشأن أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي)، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (لاسيما الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة)،

وإذ نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان الأفريقية في تعزيز استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والبرامج، من قبيل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات (AFR100) التي تهدف إلى استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والتي أُزيلت غاباتها في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل،

وإذ نشدد على أهمية إدماج استعادة النظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والشاملة، والخطط والبرامج ذات الصلة لمواجهة تحديات تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والتأثر بتغير المناخ،

نعلن ونقرر أن:

1- *نعتمد* خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، الواردة في المرفق الثاني بتقرير القمة كأساس للعمل المستقبلي بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في المنطقة؛

2- *نقدم* خطة العمل الأفريقية المذكورة أعلاه لاعتمادها من قِبل جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛

3- *ندعو* جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم وتنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وإلى حشد الموارد على الصعيد المحلي ومن خلال مصادر التمويل الثنائية، والإقليمية والعالمية، من قبيل مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، لدعم تنفيذ هذه الخطة؛

4- *ندعو* مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) إلى القيام، بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من الشركاء الماليين والتقنيين ذوي الصلة، بتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود بطريقة متسقة ومنسقة؛

5- *ندعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وشركاء التنمية والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية لزيادة القدرة على الصمود من أجل:

(أ) مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في المنطقة؛

(ب) تيسير تعزيز مبادرات تعميم التنوع البيولوجي لمعالجة الدوافع القطاعية لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي؛

(ج) العمل صوب تنفيذ نظم غذائية مستدامة لرفاه الإنسان والطبيعة؛

6- *نشجع* الدول الأعضاء على ربط ومواءمة تنفيذ خطة العمل الأفريقية المذكورة أعلاه مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأية متابعة لها بعد عام 2020، وخطة العمل قصيرة الأجل للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، ومع إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، وخطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا؛

7- *ندعم* الاقتراح الذي يدعو إلى أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسمية العقد 2021-2030 باسم "عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية"؛

8- *ندعم أيضا* اقتراح مصر بإطلاق مبادرة عالمية لتعزيز استخدام النُهج القائمة على الطبيعة بهدف معالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بشكل منسق؛

9- *نحث* الدول الأعضاء على الإحاطة علما بالدور الهام للمناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي، وعلى إعداد آليات تمويل مستدامة وابتكارية للحفظ من أجل تعزيز دور المناطق المحمية في المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة؛

10- *نعتمد* أولويات أفريقيا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي على النحو الوارد في المرفق الثالث بتقرير القمة *ونطلب إلى* مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا إلى النظر في هذه الأولويات عند إعداد واعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

11- *نحث* الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ذات الصلة على إجراء مشاورات تشمل جميع القطاعات، حسب الاقتضاء، والمساهمة بشكل استباقي في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ودعم تنفيذه؛

12- *نشدد على* ضرورة تعزيز التمويل والاستثمار في التنوع البيولوجي للإنسان والكوكب على نطاق يتناسب مع حجم احتياجات التمويل والاستثمار التي تم تقييمها في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

13- *نحث* الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ اتفاقيات ريو والاتفاقيات والعمليات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتناول القضايا المتداخلة لفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، والتصحر وتغير المناخ بطريقة متسقة؛

14- *نوافق على* عقد قمم وزراية أفريقية بشأن التنوع البيولوجي في المستقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وللنظر في القضايا الأخرى ذات الأولوية والمتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام عبر القارة الأفريقية؛

15- *نعرب عن* الامتنان الخالص لحكومة مصر على تنظيمها الناجح للقمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي.

المرفق الثاني

خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود

1 - معلومات أساسية

تعتبر النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وتنوعها البيولوجي الأساس للنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان في أفريقيا. غير أن الكثير من النظم الإيكولوجية في المنطقة تواجه تدهورا شديدا يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي أو فقدانه وإعاقة أو توقف وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها، وبالتالي يهدد قدرة أفريقيا على تحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المذكورة فيها. ويؤثر تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على سبل عيش البشر، والهوية الثقافية والمعارف التقليدية للمجتمعات والقدرة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية على النحو المبين في التقارير الأخيرة من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES). وتشمل الأسباب المباشرة لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في المنطقة تحويل الغابات، والمراعي، والأراضي الرطبة وغيرها من المناطق الطبيعية لإنتاج الأغذية والتنمية الحضرية ضمن التغيرات الأخرى في استخدام الأراضي. وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية يتسارع أيضا بدرجة عالية من جراء تغير المناخ، والنمو السريع للسكان، وعدم تخطيط الحضرنة، والبنية التحتية والتنمية الصناعية، والتلوث والنفايات والطلب المتزايد على الخدمات (بما فيها المياه، والأغذية وإمدادات الطاقة).[1]

ولاحظ التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن الاستثمار في تجنب تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفي أنشطة الاستعادة يكون سليما من الوجهة الاقتصادية. وبينما وصلت تكلفة تدهور الأراضي على المستوى العالمي إلى حوالي 490 مليار دولار أمريكي في السنة، فهي أعلى بكثير عن تكلفة الإجراءات لمنع حدوثه (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، 2013، دي غروت وآخرون 2013). فالمنافع، بما في ذلك منع فقدان الأنواع وانقراضها، والحفاظ على الخدمات الرئيسية للنظم الإيكولوجية والهويات البيولوجية الثقافية، يمكن أن تعزز من القدرة على الصمود. وتسهم استعادة الأراضي بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويمكن أن تشكل حلا للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته عن طريق تحسين عزل ثاني أكسيد الكربون والدورة الهيدرولوجية (اليونيب، 2015). ويعتبر هذا مهما بصفة خاصة في النظم الإيكولوجية الهشة التي يمكن أن تسهم استعادة الأراضي إلى منع الانهيارات الأرضية والحد من الأضرار من تغير المناخ والأحداث القاسية.

ولتنفيذ المادة 8(و) من اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)[2] وتحقيق الهدفين 14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، هناك حاجة إلى بذل جهد متسق وتعاوني لدعم وتيسير وزيادة وتمويل وتنفيذ أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، قام مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وخصوصا من خلال مقرراته 16/11 و19/12 و5/13 بحث الأطراف وتشجيع الحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، وكذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين، على تعزيز ودعم واتخاذ إجراءات من أجل استعادة النظم الإيكولوجية، من بين جملة أمور، من خلال، وحسب الاقتضاء، الاستفادة من خطة العمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية كإطار مرن وفقا للظروف الوطنية.

---

[1] https://undocs.org/AMCEN/SS.VII/3

[2] تنص المادة 8(ز) على أن يقوم كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، "بإصلاح النظم الايكولوجية المتدهورة وإعادتها الى حالتها الطبيعية وتشجيع إعادة الانواع المهددة الى أوضاعها السوية بجملة أمور منها وضع خطط أو استراتيجيات الإدارة الاخرى وتنفيذها".

وفي عام 2016، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره 5/13 خطة عمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، كإطار مرن ويمكن تكييفه مع الظروف الوطنية والتشريعات الوطنية لإجراءات فورية نحو تحقيق الأهداف 5 و12 و14 و14 من أهداف ايشي للتنوع البيولوجي والهدفين 4 و8 من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، والأهداف والغايات الدولية الأخرى المتفق عليها، ولاسيما الأهداف المحددة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو في الاستراتيجيات والخطط الأخرى ذات الصلة. والأنشطة الرئيسية الأربعة في الخطة تتضمن: (أ) تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية؛ (ب) تحسين البيئة المؤسسية التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛ (ج) تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها؛ (د) الرصد والتقييم وإبداء التعقيبات ونشر النتائج. ورحب المقرر أيضا مع التقدير بالعمل الجاري للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي لإجراء تقييم مواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها كواحد من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالاستعادة بحلول عام 2020.

والتنوع البيولوجي في أفريقيا هو أحد الأصول الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن استخدامه على نحو مستدام ومنصف للحد من عدم المساواة والفقر في القارة. والمواءمة بين خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي التي ترتبط بحفظ التنوع البيولوجي ومساهمة الطبيعة في رفاه البشر في أفريقيا، تيسر إعداد مداخلات من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية متعددة. وتسعى أفريقيا إلى ضمان أن بيئتها ونظمها الإيكولوجية سليمة ومحمية لدعم الاقتصادات وسبل عيش المجتمعات القادرة على الصمود أمام المناخ.

وخطة العمل الأفريقية هذه بشأن استعادة النظم الإيكولوجية لأغراض زيادة القدرة على الصمود، تقترح تدابير محتملة للسياسات، وإجراءات استراتيجية، وآليات للتعاون وإجراءات على أرض الواقع لإحداث تقدم في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا. وقد تم تيسير إصدار هذه الوثيقة من جانب أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومختلف الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولاسيما نقاط الاتصال الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي، وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك المؤسسات التقنية الحكومية، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتمت مناقشة مشروع عناصر خطة العمل خلال الاجتماع التحضيري الثاني للقمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي واجتماع فريق الخبراء للدورة الاستثنائية السابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN) الذي انعقد يومي 16 و17 سبتمبر/أيلول 2018 في نيروبي. وقد تم تأييد مشروع العناصر من الجزء الوزاري للدورة الاستثنائية السابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة المنعقد في 19 سبتمبر/أيلول 2018.

وحكومة مصر قامت، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبدعم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمانة المؤتمر الوزاري ألفريقي المعني بالبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمواصلة إعداد مشروع خطة العمل وإتاحته لنظر القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي، المنعقدة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، في شارم الشيخ، مصر. واعتمدت القمة خطة العمل وقدمتها للاعتماد من جانب جمعية الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات.

وسيتم تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه بواسطة جميع الدول الأفريقية الأعضاء بتوجيه من الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD Agency)، التي ستعمل بصفتها المؤسسة الرائدة في تيسير وتنسيق ورصد وتقييم تنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) وغيرها من المؤسسات.

2 – تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا: الحالة والتحديات والفرص

ألف – الحالة والاتجاهات

في أفريقيا نظم إيكولوجية غنية ومتنوعة، بما في ذلك الصحارى والأراضي الجافة التي لديها نتابات وحيوانات، وأراضي السفانا ذات أكبر تنوع للحيوانات ذوات الحوافر؛ وغابات استوائية رطبة؛ وغابات المنغروف؛ والغابات الاستوائية الجافة والرطبة؛

والنظم الإيكولوجية للجزر والنظم الإيكولوجية الساحلية؛ والأراضي الرطبة حول مستجمعات المياه العذبة مثل الأنهار، والبحيرات ومصبات الأنهار، والنظم الحضرية وشبه الحضرية والنظم الإيكولوجية الزراعية؛ والنظم الإيكولوجية البحرية.

غير أنه وفقا للإصدار الثاني من *حالة التنوع البيولوجي في أفريقيا*، التي أعدها المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2016 كجزء من استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تحقيق هدف أيشي للتنوع البيولوجي[3] وتقرير التقييم الإقليمي الأخير أفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لاحظ أن تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي تتزايد بمعدل مزعج. وفي إطار سيناريوهات العمل كالمعتاد، من المتوقع فقدان نسبة أخرى قدرها 11 في المائة من التنوع البيولوجي.

وكان لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية أثر بالفعل على وظائف النظم الإيكولوجيا على القارة الأفريقية، وتتزايد معدلات تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد الحفظ 2016، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 2018).

وتشير البيانات من الأطلس العالمي للتصحر[4] لمركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية إلى أن في ما نسبته 21,5 في المائة من الأراضي المزروعة في أفريقيا (بين السنوات 1999 و2013) انخفضت الإنتاجية أو تتعرض للضغط، وهي أعلى من المتوسط العالمي (20,3 في المائة). وبعض المناطق الأكثر تدهورا تشمل الهامش الجنوبي للصحراء الكبرى وبقعة من الأراضي المتدهورة عبر وسط أفريقيا، ومعظم مدغشقر، وبقاع متناثرة من الأراضي في أمم شرق أفريقيا، وحزام مميز على طول الساحل الغربي لجنوب أفريقيا، بما في ذلك المناطق الساحلية لناميبيا.[5]

ووفقا لأداة معهد الموارد العالمية لاستعادة الغابات والمناظر الطبيعية بشأن تقييم فرص استعادة المناظر الطبيعية للغابات، لدى أفريقيا أكبر مساحة لفرص استعادة المناظر الطبيعية للغابات. وهناك إمكانية لاستعادة أكثر من 720 مليون هكتار في أفريقيا، وهي مساحة تعادل تقريبا مساحة الفرصة الكاملة لأمريكا الشمالية والجنوبية معا. وتعتبر مدى الأراضي وتدهور النظم الإيكولوجية في أفريقيا كبيرا ويستحق استجابة فورية وطموحة. ويتمثل الهدف القاري لخطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية في استعادة أكثر من 200 مليون هكتار بحلول عام 2030، وذلك بتكميل المبادرات القائمة مثل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100).

وفي أفريقيا، تشمل النظم الإيكولوجية الأكثر تأثرا بالتدهور ما يلي:

***الأراضي الرطبة والأنهار**: النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تعاني من تهديد كبير من العوامل المختلفة التي يسببها الإنسان مثل تغير المناخ، والتطوير غير المستدام للبنية التحتية، والتحضر، والسياحة، والتعدين والكثير من أنشطة التنمية الأخرى غير السليمة وغير المخططة على نحو سليم، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وضرر كثيف على النظم الإيكولوجية الرئيسية. ويقع عدد من الأنهار الأفريقية تحت تهديد من الطاقة الكهرومائية والري، والتلوث، والتحات، وتعديات البشر والأنواع الغازية. وهناك حاجة إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات استباقية، حتى إذا تضمنت تضحيات، لإدارة الأنهار الأفريقية وحمايتها وحفظها واستعادتها حتى تصبح موارها مستدامة للاستخدام في المستقبل. وتواجه بحيرات عديدة في أفريقيا ضغوطا غير مسبوقة من التلوث من الأراضي بما في ذلك تلوث المغذيات من جراء الأسمدة، والاستخدام غير المستدام الذي يعيق عمليات تجديدها الطبيعية. وبشكل إدخال الأنواع الغازية، مثل أسماك الفرخ النيلي في بحيرة فيكتوريا والأعشاب الزنبقية المائية في العديد من البحيرات، تشكل تهديدا رئيسيا للأنواع المتوطنة. وتتعرض النظم الإيكولوجية للأنهار أيضا للتهديد من مختلف الأنشطة بما فيها تغيير التدفق (مثلا بناء السدود، والري)، والإدارة السيئة لمستجمعات المياه. وتشمل الأمثلة على أكثر*

[3] https://www.eldis.org/document/A100651

[4] الأطلس العالمي للتصحر: https://wad.jrc.ec.europa.eu/

[5] http://documents.worldbank.org/curated/en/561091468008110938/pdf/691900ESW0P1250LIC00000Invest0Trees.pdf

الأراضي الرطبة والأنهاء المتدهورة في أفريقيا منطقة وسط بوتيتي في شمال وسط بوتسوانا، حول نهو بوتيتيا، ونهر النيجر الملوث بأكثر من 2200 متر معكب من النفايات الصناعية من مدابغ الجلود، ومصانع الصابون والزيوت، ومياه الصرف الصحي التي تحتوي على الصبغات، والملوثات الكيميائية، والمعادن الثقيلة. ومواقع الأراضي الرطبة بما فيها بعض مواقع رامسار مثل موقع رامسار في موني– بومادزي في غانا تتعرض أيضا للتهديد من التعدين والممارسات الزراعية السيئة. وفي جنوب أفريقيا، من بين حوالي 800 نوعا من النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة، يتعرض ما نسبته 65 في المائة للتهديد مع ما نسبته 48 في المائة تهديدا حرجا، و12 في المائة معرضة للانقراض و5 في المائة ضعيفة.

النظم الإيكولوجية للغابات: *وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (2016)، عانت أفريقيا من أكبر خسارة في مساحة الغابات من عام 1990 إلى عام 2015 بالمقارنة إلى بقية العالم، بالرغم من أن معدل الخسارة في الغابات في المنطقة قد انخفض بدرجة كبيرة من عام 2010 إلى عام 2015، بينما انخفضت مساحة الفرد من الغابات من 0.8 هكتارا إلى 0.6 هكتارا للفرد. ويسبب التدهور في الغابات أنشطة البشر بدرجة كبيرة، مثل: الرعي المفرط، والتوسع في الزراعة، والاستغلال الجائر، وإزالة الغابات. وبصفة خاصة، فقد سببت أنشطة الزراعة الصغيرة النطاق في المناطق الجافة أكبر الآثار على تدهور الغطاء النباتي. ولوحظ التغير في غطاء الغابات في كثير من البلدان الأفريقية (مثلا، في غينيا الاستوائية، إذ أن حوالي 60 في المائة من غابات الأراضي المنخفضة الأصلية في جزيرة بيوكو تم إزالتها لزراعة الكاكاو ومحاصيل استوائية أخرى؛ وشهدت مدغشقر تدميرا لما يقدر بنسبة 80 في المائة من غاباتها الأصلية؛ وفي أوغندا، انخفض غطاء الغابات من 50 في المائة (12,1 مليون هكتار) من المساحة الكية للأراضي في عام 1900 إلى ما يقدر بنحو 2,97 مليون هكتار في عام 2012؛ وفي رواندا، انخفضت مساحة الغابات الطبيعية بنسبة 65 في المائة بين السنوات 1960 و2007؛ وفي زامبيا، يتراوح المعدل السنوي لإزالة الغابات من 79000 إلى 270000 هكتارا من مجموع غطاء الغابات ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الزيادة في معدل التحضر والحاجة إلى تطوير البنية التحتية من قبيل الزيادات في قطاعات الإسكان، والطاقة، والنقل والري؛ بينما في سيراليون، وهي بلد كانت تسيطر عليه الغابات (70 في لامائة ن مساحة الأراضي) لديها الآن أقل من 5 في المائة من الغابات الناضجة نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني وفقدان الموائل بسبب التعدين.*

المناطق البحرية والساحلية: *تواجه النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية تهديدا خطيرا من الاستغلال المفرط، وتدهور الموائل وفقدانها، والتحمض والتلوث من المصادر الأرضية، والأنواع الغريبة الغازية وارتفاع مستوى سطح البحر. ويتزايد التهديد لنظم الشعب المرجانية في معظمه نتيجة للتلوث وتغير المناخ ويترك ذلك آثارا بعيدة المدى على مصايد الأسماك والأمن الغذائي والسياحة والتنوع البيولوجي البحري بأكمله. وغابات المنغروف في أفريقيا تخضع للاستغلال المفرط أيضا بشكل خاص وتصبح متدهورة بدرجة كبيرة أو مدمرة بضغوط متعددة على الموارد والتلوث. والموائل في النظم الإيكولوجية البحرية تواجه تهديدات خطيرة نتيجة لتدمير المنغروف، وتدمير الشعب المرجانية، وصيد الأسماك باستخدام المتفجرات وشباك الصيد غير المشروعة. والملوثات المتعددة، بما في ذلك المياه المستعملة والزيت والنفايات الصناعية ونفايات المنازل يتم إغراقها بشكل يسبب تدهو التنوع البيولوجي داخل هذه الموائل. ولا يشكل هذا التدهور التهديد الوحيد للموارد الطبيعية، بل أيضا للمجتمعات المحلية. ويضاعف من هذه المشكلة توسع المدن. ففي أنغولا، مثلا، كان اختفاء غابات المنغروف في خليج لوبيتو بسبب توسع المدن (الصرف والتخلص من النفايات) أدى إلى اختفاء طائر الفلامنغو وإلى تهديد أنواع الأسماك في الخليج. وفي العديد من البلدان، تتعرض السواحل للتهديد بشكل متزايد من انسكاب النفط، ومياه الصرف الصحي التي تذهب إلى البحر دون أن تعالج. وبعض المناطق الساحلية المعرضة للتهديد بدرجة عالية تشمل صحراء ساحل إريتريا حيث نجد أربعة أصناف من السلاحف البحرية التي تتكاثر فيها، وبحيرة كورلي في أكرا بغانا، وبحيرة الكورلي في أكرا.*

الجبال الأفريقية: *الجبال التي توفر السلع والخدمات الحيوية ولها أهمية قيمة كأبراج للمياه، وكمواقع ساخنة للتنوع البيولوجي، ومؤشرات لتغير المناخ ونقاط رئيسية لمعارف الشعوب الأصلية، تواجه تحديات متعددة. وهي مدفوعة أساسا بالتزايد المتنامي للسكان والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والتي تتفاقم بتغير المناخ. وإزالة الغابات والتوسع في الزراعة في المناطق*

الجبلية بدون رقابة سليمة للتحات قد أثرت في سلامة التربة وقوّضت إمكانية وظيفة الاحتفاظ بالماء في التربة عند المنبع. وحالات الانهيارات الأرضية والفيضانات متكررة أيضا، وتتسبب في أضرار كبيرة للبنية التحتية وحياة البشر في المصب. فمثلا، في بوروندي ورواندا حوالي 76 و 77 في المائة على التوالي من المساحة الكلية للأراضي في كل بلد تواجه مشكلات تدهور خطيرة للغاية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2006). وفي مدغشقر، تحدث إزالة الغابات في المرتفعات الوسطى، زائد عوامل التعرية، من الظروف الجيولوجية الطبيعية وظروف التربة، ونتج عنها تآكل واسع النطاق في التربة، وقد يصل هذا التآكل في بعض المناطق إلى 400 طن للهكتار سنويا. كما أن المرتفعات الإثيوبية[6] (لاسيما في منطقتي تيغراي وأمهرة) في الجزء الشمالي من البلاد هي أكثر المناطق تدهورا في أفريقيا وفي العالم (تريفي، 2003).[1] وأخيرا، فإن الشريط الأخضر السمناوي والديبوباوي بحري في المرتفعات الوسطى لإريتريا اللذين بهما بعض من آخر الغابات الصنوبرية الاستوائية والغابات العريضة الأوراق المتبقية على طول منطقة القرن الأفريقي، يتعرضان لتهديد شديد.

المروج الطبيعية في مناطق السافانا والمراعي: *تغطي المروج الطبيعية على مسافة 13 مليون كيلومتر مربع على مدى نصف القارة تقريبا، وهي توجد بشكل واسع في مناطق الغرب والشرق والجنوب الفرعية. وتتمتع النظم الإيكولوجية للمروج الطبيعية في أفريقيا بتنوع حيواني بري كبير يدعم السياحة وسبل العيش الكفافية (الأغذية والنباتات الطبية ومواد التشييد)، وذلك بالإضافة إلى الخدمات الثقافية والتنظيمية والداعمة. غير أن السافانا والمراعي في بعض أجزاء أفريقيا تخضع لضغط من الأنشطة البشرية، مثل التوسع في الزراعة والحراجة الزراعية، والرعي المفرط، وانتشار الأنواع الغريبة الغازية، والمستوطنات البشرية، وأنشطة التعدين، والأنشطة التجارية أو الكفافية الأخرى. وتتسارع هذه الأنشطة بتغير المناخ وحرائق الأدغال. ففي المغرب مثلا، من المتوقع أن يقلل تغير المناخ من محصول الحبوب بنسبة 50 في المائة في السنوات الجافة وبنسبة 10 في المائة في السنوات العادية وأن يؤثر في الإنتاج الحيواني. وفي ناميبيا، تشكل حرائق الأدغال الجامحة تهديدا للمنتزهات الوطنية مثل ايتوشا ونواميب ناوكلوفت والمنتزهات الأخرى في الشمال الشرقي.*

الأراضي الجافة والصحاري في أفريقيا: *في الأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية للصحاري، بما في ذلك الموجودة في الصحراء الكبرى، وكارو ذات النبات العصاري، وصحراء ناميب، وناماكارو، وصحراء كلهاري والسافانا غير الرطوبية تواجه انخفاض بسبب الاضطرابات البشرية مثل الرعي الجائر، والتعدين، والحصاد غير المشروع، والنباتات العصارية، والأنواع الغريبة الغازية. وتشير التقديرات إلى أن التصحر يؤثر في حوالي 33 في المائة من مساحة الأراضي العالمية وأن أفريقيا هي الأكثر عرضة للتصحر، مع تأثيره على حوالي 45 في المائة من مساحة أراضي أفريقيا، منها 55 في المائة في خطر عالي أو عالي جدا لمزيد من التصحر. ومن المتوقع أيضا انه بحلول عام 2030، سيزيد عدد السكان في الأراضي الجافة في شرق وغرب أفريقيا بنسبة تتراوح بين 65 إلى 80 في المائة ويمكن لتغير المناخ في نفس الفترة أن ينتج عنه توسع للمنطقة المصنفة على أنها أراضي جافة، وذلك بنسبة تصل إلى 20 في المائة وفقا لبعض السيناريوهات (ADF, 2016).*

باء – الفرص والتحديات

إن تدهور النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية في أفريقيا قد خفض الثروة الحقيقية والأصول، وإمكانية كسب الدخل بين المزارعين في الأراضي المحلية، والقطاع العام، وقطاع الأعمال الخاص. غير أن هناك الكثير من الفرص التي تنجم أو يحتمل أن تنجم من استعادة الأراضي. وتشمل هذه ضمن أمور أخرى زيادة العمالة، وزيادة إنفاق قطاع الأعمال، وتحسين المساواة بين الجنسين، وزيادة الاستثمار المحلي في التعليم وتحسين المعيشة لجميع الشعوب الذين يعتمدون على الأراضي وعلى غيرها من النظم الإيكولوجية. واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية التي تزيد من حجز الكربون أو تتجنب انبعاثات غازات الدفيئة في الغابات العالمية والأراضي الرطبة والبحار والمروج الطبيعية وأراضي المحاصيل يمكن أن توفر أيضا أكثر النُهج المجدية من حيث التكلفة للتخفيف من غازات الدفيئة اللازمة بحلول عام 2030 للإبقاء على الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين.

[6] https://www.researchgate.net/publication/233633604_Effects_of_region-wide_soil_and_water_conservation_in_semi-arid_areas_The_case_of_northern_Ethiopia.

وبالتالي، فإن الاستثمار في تجنب تدهور الأراضي وفي استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة يمثل نهجا اقتصاديا حكيما؛ وعامة تتجاوز المنافع التكلفة بكثير. واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية التي ترتكز على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية الهشة، تدور حول تأمين سبل العيش والطاقة المائية والأمن الغذائي.

*اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: في أكتوبر/تشرين الأول 2015، توصلت البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى اتفاق جوهري بشأن مفهوم **تحييد أثر تدهور الأراضي (LDN)**، وأعد للتشجيع على تنفيذ مزيج أمثل من التدابير المصممة لتجنب تدهور الأراضي أو الحد منه أو عكسه من أجل منع الخسائر الصافية في الأراضي الصحية والمنتجة. وتهدف LDN إلى تحقيق التوازن بين الخسائر المتوقعة في رأس المال الطبيعي القائم على الأرض وما يرتبط به من وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي مع اتخاذ تدابير تنتج مكاسب بديلة من خلال نُهج مثل استعادة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي.*

وتشكل أربع وحدات بناء أساس عملية تحديد أهداف LDN وهي:

1) *الاستفادة من LDN: لا يعد إعداد استهداف LDN عملية قائمة بذاتها ولكنه يوفر فرصًا للتنسيق بين الوزارات والقطاعات المعنية بإدارة الأراضي.*
2) *تقييم LDN: تقييم الوضع الحالي لتدهور الأراضي ومحركاتها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإجراء الذي يجب اتخاذه، وتتبع التقدم.*
3) *تحديد أهداف LDN والتدابير المرتبطة بها: تحدد أهداف LDN طموحات البلد من حيث مكافحة تدهور الأراضي.*
4) *تحقيق LDN: بيئة مواتية هي شرط أساسي لتحقيق LDN. يجعل دمج مفهوم LDN في السياسات الوطنية أسهل، وتحديد البرامج والمشاريع LDN التحويلية ممكن.*

3 – الغرض من خطة العمل الأفريقية ونطاقها

توفر خطة العمل الأفريقية المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية إطارا للإجراءات المتجانسة والمنسقة بشأن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء. وتهدف إلى حفظ الأراضي الأفريقية والنظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام وفي نفس الوقت، الحد من الآثار على تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى التخفيف من حدته أو عكس مساره، والحد من فقدان التنوع البيولوجي ووقفه؛ ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر؛ والتخفيف من تغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث، واستعادة ظروف وعمليات النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وتعزيز وظائف النظم الإيكولوجية والمنافع المستدامة.

وتوفر خطة العمل توجيها استراتيجيا لاستعادة النظم الإيكولوجية في الأقليم، وتعزيز زيادة التوعية والدعم السياسي لجهود الاستعادة على نطاق القارة، وتساعد على الإسراع من التزامات وأهداف استعادة النظم الإيكولوجية وزيادتها؛ وتؤيد الإجراءات التضافرية والمتكاملة وتيسر الرصد الفعال لتنفيذ ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات وأهداف استعادة النظم الإيكولوجية على المستويين القاري والإقليمي. وعلاوة على ذلك، تسعى إلى تيسير حشد الموارد وزيادة استثمارات القطاع الخاص في استعادة النظم الإيكولوجية.

وسترشد خطة العمل وتدعم البلدان الأفريقية في الوفاء، بطريقة تضافرية ومتكاملة، بأهدافها والتزاماتها لاستعادة النظم الإيكولوجية بموجل اتفاقات وعمليات دولية مختلفة، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث – اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)،

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس، – فضلا عن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، وتحدي بون بشأن استعادة الغابات والمناظر الطبيعية الأرضية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتستند خطة العمل هذه وتهدف إلى زيادة المبادرات القائمة بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا، بما في ذلك تلك المبادرات الجارية أو المزمعة بما يتماشى والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع لابيولوجي من أجل تحقيق الأهداف 4 و14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي على النحو المبين في المرفق 1. وتهدف أيضا إلى تعزيز الإجراءات نحو تحقيق الالتزامات المتعهد بها بموجب مختلف العمليات والمبادرات الإقليمية والعالمية، ومن بينها مبادرة المناظر الطبيعية الأفريقية القادرة على الصمود، والمبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 – انظر المرفق 2)،[7] ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل،[8] ومبادرة الاستعادة،[9] ومبادرة استعادة النظم الإيكولوجية للغابات[10] (FERI)، ومبادرة الغابات في أفريقيا الوسطى،[11] وبرنامج الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، ومبادرة الإدارة المتكاملة لحوض البحيرات (LBMI)،[12] وبرنامج رأسمال المنغروف في أفريقيا.[13]

وتستهدف خطة العمل الاستعادة عبر جميع أنواع النظم الإيكولوجية – الأرضية، والمياه الداخلية، والبحرية والساحلية، وحسب الاقتضاء، النظم الإيكولوجية الحضرية. وستنفذ على مستويات متعددة – الوطني، والإقليمي، ودون الإقليمي، بما في ذلك النظم الإيكولوجية علر الحدود ومستويات الموقع باستخدام منظور المناظر الطبيعية الأراضية والمناظر الطبيعية البحرية.

ويمكن تطبيقها لمعالجة الحالات التي: تُجرى فيها بالفعل عمليات استعادة النظم الإيكولوجية (تعزيز أو زيادة المبادرات القائمة)؛ (ب) النظم الإيكولوجية المتدهورة والمدمرة التي تم تحديدها والنظر فيها بالفعل من أجل استعادتها (إعداد مبادرات جديدة)؛ و(ج) النظم الإيكولوجية المتدهورة ةالمدمرة التي لم يتم النظر فيها بعد لاستعادتها (تقييم فرص جديدة للاستعادة).

وتغطي خطة العمل فترة مدتها 12 سنة (2019–2030) وتتسق مع رؤية اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2050 بشأن الحياة في انسجام مع الطبيعة حيث "بحلول عام 2050، يُقيّم التنوع البيولوجي ويُحفظ ويستعاد ويستخدم برشد، وتصان خدمات النظام الإيكولوجي، مما يؤدي إلى استدامة كوكب سليم وتقديم منافع أساسية لجميع الشعوب". وهي متوائمة أيضا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

الرؤية

تستعاد النظم الإيكولوجية المتدهورة والمدمرة عبر أفريقيا إلى حالة إيكولوجية سليمة، ومتنوعة وقادرة على الصمود، وقادرة على التعامل مع الاضطرابات الطبيعية والبشرية وتدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ورفاه شعوبها.

المهمة

حفز وتعزيز وتنفيذ مبادرات طموحة ومتكاملة لاستعادة للنظم الإيكولوجية عبر المنطقة، وبالتالي وضع أفريقيا كرائد عالمي في استعادة النظم الإيكولوجية.

[7] http://afr100.org
[8] https://www.greatgreenwall.org/about-great-green-wall
[9] https://www.iucn.org/theme/forests/projects/restoration-initiative-tri-scaling-support-forest-landscape-restoration
[10] https://www.feri-biodiversity.org/
[11] www.cafi.org
[12] https://www.ilec.or.jp/en/lbmi/
[13] https://www.wetlands.org/casestudy/mangrove-capital-africa/

الأهداف والمقاصد الاستراتيجية

يتمثل الهدف الشامل لخطة العمل الأفريقية هذه في إلهام وتعزيز وتيسير المبادرات الإقليمية والوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا بهدف عكس مسار فقدان التنوع البيولوجي والبنية التحتية الإيكولوجية، ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين رفاه الشعوب. وتشمل أهدافها الرئيسية مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات والمبادرات ذات الصلة، على ما يلي، ضمن جملة أمور:

1. تشجيع ودعم وتسريع الإجراءات في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على جميع المستويات؛
2. اتخاذ إجراءات للحد من الدوافع المباشرة الضارة لتدهور النظم الإيكولوجية للأراضي أو التخفيف من حدتها أو عكس مسارها؛
3. تعميم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة؛
4. تحديد وتنفيذ إجراءات محددة لتحقيق الالتزامات والأهداف المتفق عليها لاستعادة النظم الإيكولوجية؛
5. الإبلاغ عن الجهود المبذولة لاستعادة النظم الإيكولوجية، والنتائج والمنافع لزيادة وتعزيز الدعم الفعال لعامة الجمهور ومشاركتهم.

الإجراءات الاستراتيجية

تتطابق خطة العمل الأفريقية على نحو وثيق مع خطة العمل قصيرة الأجل لاستعادة النظم الإيكولوجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في المقرر 5/13.[14] وسوف تنفذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، مجموعات الأنشطة الرئيسية التالية والإجراءات المرتبطة بها المحددة في خطة العمل قصيرة الأجل، وذلك بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة ووفقا للتشريع الوطني والظروف والأولويات الوطنية:

(أ) تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية؛
(ب) تحسين البيئة المؤسسية التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛
(ج) تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها؛
(د) الرصد والتقييم وإبداء التعقيبات ونشر النتائج.

وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة بطريقة متكررة مع تعقيبات ضمن المجموعات الأربع للأنشطة الرئيسية وداخلها. ونظرا لأنها تنطوي على نطاق عمل كبير، سيتم تنفيذ خطة العمل بطريقة تدريجية باستخدام نهج الإدارة التكيفية (انظر الجداول الزمنية الإرشادية في المرفق الأول).

وستركز المرحلة الأولى (2019–2020) على دعم وتوحيد الأنشطة الجارية والمبادرات المقترحة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل تحقيق الأهداف 5 و14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ويمكن أن يشمل ذلك، ضمن جملة إجراءات، حملة لزيادة التوعية الأفريقية باستعادة النظم الإيكولوجية؛ وتحديد أصحاب المصلحة لإشراكهم عند مستويات مختلفة؛ وزيادة المشاورات حول التدابير لتنفيذ خطة العمل الأفريقية على المستويات الإقليمي والوطني ودون الوطني؛ واستعراض الأطر السياسية التمكينية القائمة، والأطر القانونية والمؤسسية لاستعادة النظم الإيكولوجية وتحديد الفجوات الرئيسية/ عنق الزجاجة؛ وتحديد وتصميم وحشد الموارد لمشاريع وبرامج تجريبية لاستعادة النظم الإيكولوجي عبر الحدود؛ ودعم التقييمات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية لتحديد المناطق ذات الأولوية والفرص لاستعادة النظم الإيكولوجية بما في ذلك مداها الكلي

[14] https://www.cbd.int/decisions/cop/?m=cop-13

وجدواها، وحسب الاقتضاء، صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية وتقييم التكاليف والمنافع المرتبطة بمختلف خيارات الاستعادة وربحية مختلف مداخلات الاستعادة.

وخلال المرحلة الثانية (2021–2025)، سينصب التركيز على إطلاق وتنفيذ سلسلة من المشروعات والبرامج الطموحة لاستعادة النظم الإيكولوجية في جميع البلدان الأفريقية من أجل إحداث تقدم ملموس نحو تحقيق الالتزامات والأهداف التي تعهدت بها البلدان في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وبموجب مبادرات مختلفة مثل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم وغيرها. وستنطوي هذه المرحلة أيضا على المزيد من تضافر الجهود بشأن زيادة التوعية، ودعم بناء القدرات، والتعاون التقني والعلمي وتيسير الحصول على التكنولوجيات والحلول الإبتكارية ذات الصلة من أجل تمكين أصحاب المصلحة على مختلف المستويات من المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف الاستعادة.

وستركز المرحلة الثالثة (2026–2030) على الإجراءات التي ينتج عنها نواتج طويلة الأجل مثل إنشاء صندوق استئماني إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛ وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع استعادة النظم الإيكولوجية؛ ودمج أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية الأوسع نطاقا للشركات؛ وتقييم جهود الاستعادة عبر الإقليم؛ وتوثيق، وإبلاغ قصص النجاحات والإنجازات والاحتفال بها.

الأهداف والمعالم الرئيسية

من المأمول أنه بحلول عام 2025:

- ستضع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خططا وطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية لتفعيل خطة العمل الأفريقية.
- سيتم إنشاء لجان تنسيق وطنية ودون وطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية (أو آليات مشابهة) أو تعزيزها عبر الإقليم.
- ستضع جميع الدول الأعضاء أطرا سياسية وقانونية أو يتم إصلاح الأطر القائمة لتمكين استعادة النظم الإيكولوجية الوطنية أو تحفيزها أو وضع مثبطات للأنشطة والعمليات التي تسبب تدهور النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحيازة والدوافع ذات الصلة.
- سيبدأ في مشروع وبرنامج رئيسي واحد على الأقل على نطاق واسع لاستعادة النظم الإيكولوجية في كل دولة عضو أو زيادة كبيرة في تمويله من مخصصات الميزانية الوطنية والتمويل الخارجي والدعم التقني من مصادر متعددة وشركاء متعددين.
- سيتم إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب على نحو استباقي في إعداد وتنفيذ سياسات ومشاريع وبرامج استعادة النظم الإيكولوجية في جميع الدول الأعضاء.
- ستعد الأدوات ذات الصلة والتكنولوجيات والحلول الابتكارية أو حشدها وإتاحتها لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء على تصميم وتنفيذ ورصد مبادرات استعادة النظم الإيكولوجية بفعالية والإبلاغ عنها.

ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030:

- سيتم استعادة 200 مليون هكتار على الأقل من النظم الإيكولوجية الحرجة المتدهورة من مختلف الأنواع (أي إعادتها إلى حالة من الصحة الإيكولوجية الجيدة، والسلامة والقدرة على الصمود) مع منافع مباشرة لسبل العيش.
- سيتم تمثيل مختلف أنواع النظم الإيكولوجية الرئيسية (الغابات، والأراضي الرطبة، والساحلية والبحرية، والمنغروف، والنظم الإيكولوجية الزراعية، والمراعي، والصحارى وغيرها) تمثيلا جيدا بين النظم الإيكولوجية المستعادة.

- ستضع جميع الدول الأعضاء القدرات اللازمة، والأطر السياسية والمؤسسية، ونظم إدارة المعارف لدعم استعادة النظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة.

4 – المبادئ التوجيهية

سينظر تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، ويسترشد بالمبادئ الأساسية التالية، فضلا عن تلك المبادئ المحددة في خطة العمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في المقرر 5/13:

- ينبغي أن تعظم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المنافع المتعددة (التنوع البيولوجي، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتخفيف من حدة تغير المناخ/التكيف معه، والمنافع الاقتصادية ومنافع سبل العيش). وينبغي إيلاء الأولوية إلى الإدارة والحفظ على نحو مستدام للتنوع البيولوجي ومنع تدهور الموائل الطبيعية والنظم الإيكولوجية عن طريق خفض الضغوط وصيانة السلامة الإيكولوجية وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية (مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي 5/13).
- النظام الإيكولوجي الصحي هو حافز للاستدامة أو التنمية المستدامة. والاستثمار في التدابير الوقائية ومبادرات الاستعادة معقول من الوجهة الاقتصادية السليمة.
- ينبغي أن تستعين أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية بأحكام الاتفاقية وأن تتسق معها، لاسيما نهج النظام الإيكولوجي، ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والخطوط الإرشادية أغواي: غو، ومدونة السلوك الأخلاقي تغاريواي: ري، وخطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي.
- ينبغي تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على مستويات مختلفة وتنفيذها باستخدام أفضل المعارف العلمية والتقليدية المتوافرة. ومن الاعتبارات المهمة على جميع مستويات العملية هناك الموافقة المسبقة عن علم والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن إشراك النساء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ومن المهم النظر أيضا في الاتصال والتثقيف والتوعية العامة على جميع المستويات حتى يمكن فهم الدوافع وراء التدهور والمنافع والحلول وتكاليف أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على نحو واسع.
- توفر أوجه التآزر بين العمليات المتعددة الأطراف الفرص لدمج التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية. وتسهم خطة العمل الأفريقية في تحقيق الأهداف والالتزامات بموجب الاتفاقيات الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030.

5 – تهيئة الظروف التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

من النادر، حتى في حالة حدوثه، أن يكون تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية نتيجة لسبب واحد وبالتالي يمكن معالجته فحسب من خلال الاستخدام المتزامن والمنسق لأدوات سياساتية متنوعة واستجابات على المستويات المؤسسية، والحوكمة، والمجتمع، والأفراد. فالمسائل والدوافع الحرجة التي تؤدي إلى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية مثل تغير المناخ، وزيادة

السكان والممارسات غير المستدامة تتطلب عناية آنية وإشراك مختلف أصحاب المصلحة والتعاون بين القطاعات. كما أنه من الضروري إعداد خطط إنمائية على نطاق واسع لاتخاذ حلول واسعة النطاق تكون فعالة من حيث التكلفة وتحقق أوجه التآزر مع جميع الخطط الجارية على نطاق صغير. وبدلا من العمل في معزل، يسعى التعاون بين القطاعات إلى دعم المشاركة عبر القطاعات، وتعزيز التوعية والقدرات لدعم نواتج المنافع المتبادلة من استعادة خدمات النظم الإيكولوجية.

وتتمثل الأولويات لتحسين الظروف التمكينية لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية فيما يلي:

- تعزيز التخطيط القطاعي المتكامل وتنفيذ السياسات على جميع المستويات ولاسيما تعزيز أوجه التآزر بين القطاعات من أجل تعزيز النواتج المستدامة للمداخلات، وتجنب "تسرب" "تكلفة" الاستعادة على مختلف المستويات وبينها؛
- إجراء تقييم للدوافع وراء تدهور النظم الإيكولوجية وفرص الاستعادة على المستوى لامناسب وإعداد خطط الاستعادة؛
- وضع وتنفيذ خطط إدارة واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي، مع ضمان المواءمة على مستويات مختلفة (خطط المستوى المحلي تدعم تحقيق الخطط على المستوى الوطني ولكن الأولويات على المستوى الوطني ترتبط أيضا بالأولويات المحلية)؛
- وضع وتنفيذ خطط استخدام الأراضي على المستويين الوطني والمحلي لتجنب التدهور وللاستعادة؛
- تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لدعم وظائف الغابات والمراعي وهياكل إدارة المياه؛
- زيادة مبادرات الاستعادة من خلال التزامات جديدة وتنفيذ الالتزامات القائمة (مثلا الالتزامات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتحدي بون/AFR100، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم)؛
- دمج المعلومات والمعارف بشأن تحليلات رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية، وتخطيط التنمية وصنع القرار، وخاصة من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والتخطيط المستقبلي ضمن جملة أمور، لتحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة؛
- وضع إطار وطني لرصد وتقييم الالتزامات الوطنية، والاستعانة بأطر الرصد والتقييم القائمة (مثلا، إطار الرصد والتقييم للمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

6 – دمج استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة

6-1 قطاع البيئة

إن إدارة قطاع البيئة، وهو محور النظم التي تديم الحياة على الأرض، وسبل العيش والاقتصادات الوطنية، تنطوي على الاستثمار في الإدارة البيئية الوطنية، والرصد والإبلاغ، وإعداد المعايير البيئية الوطنية، والإرشادات والمبادئ التوجيهية لقطاعات أخرى في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهورة.

وتتمثل الأولويات لقطاع البيئة فيما يلي:

- وضع برامج وطنية لتعزيز دمج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في القطاعات الأخرى (مثلا، الزراعة، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، والسياحة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والحراجة، والتجارة، وغيرها) مع أهداف وأدوات واضحة على المدى القصير، والمتوسط وطويل الأجل، ومع آليات واضحة للرصد والتقييم والإدارة التكيفية من أجل تمكين التنفيذ الناجح؛

- تطبيق المبادئ التوجيهية العملية القائمة لدمج التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى (الزراعة، والطاقة، وتطوير البنية التحتية، والسياحة، ومصايد الأسماك، والحراجة، والثروة الحيوانية، وغيرها) وتكييفها لسياق محدد لدعم التنفيذ وتعزيز تعليم وتوعية عامة الجمهور؛
- وضع تدابير للرقابة على الأنشطة التي تؤثر على وظائف الأراضي الرطبة وسلامتها، وتنفيذ تدابير الاستعادة لضمان استمرارها في أداء أدوارها الحيوية كمستودعات للمياه وحواجز للفيضانات ومناطق لحجز مياه الأمطار الزائدة على المدى القصير؛
- تنفيذ إجراءات مناسبة لصيانة أو تعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها في النظم الإيكولوجية المتدهورة مثل الجبال، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والمراعي والغابات، والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛
- وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للأنواع الغازية عند الاقتضاء؛
- تعزيز نهج النظام الإيكولوجي للنظر الشامل في وظائف النظم الإيكولوجية واحتياجات أصحاب المصلحة المتعددين وإشراكهم.

6-2 قطاع الزراعة

أن التوسع في الزراعة من خلال تحويل الأراضي يعتبر واحدا من أكبر الدوافع وراء تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي. وتبلغ مساحة التربة المتدهورة حاليا حوالي 494 مليون هكتار في أفريقيا مع ما نسبته 65 في المائة من الأراضي الزراعية المتدهورة في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها. ومن سبعة إلهامات في رؤية الاتحاد الأفريقي وخطة عمله لعام 2063، فإن أفريقيا التي يسودها الرخاء المستند إلى نمو شامل وتنمية مستدامة سينشأ من تحديث الزراعة. فالزراعة المستدامة واستعادة النظم الإيكولوجية سيوفران الفرصة للتصدي للتحدي المتمثل في إنتاج الأغذية وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

وتتمثل الأولويات في قطاع الزراعة فيما يلي:

- وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة للحراجة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي المناسبة بالنظر إلى مبادئ استعادة المناظر الطبيعية الأرضية، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي؛
- اعتماد الممارسات الزراعية المستندة إلى النظم الإيكولوجية والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ من أجل تحقيق الإنتاج المستدام في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية؛
- دمج بحوث التنوع البيولوجي ورصده وتوفير أحكام لتحفيز الزراعة العضوية في الاستراتيجيات والخطط الزراعية؛
- دعم/تعزيز استعادة الأراضي المتدهورة للزراعة والثروة الحيوانية عمدنا تكون هناك إمكانية للمبادرات خارج المزرعة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتعزيز إنشاء الوظائف الخضراء من أجل خفض الاحتياجات للتوسع في الأراضي الزراعية؛
- استخدام التكنولوجيات المتوافرة لتقليل الأثر إلى أدنى حد على التنوع البيولوجي في النظم الزراعية؛
- تيسير حفظ الأنواع المحلية واستخدامها المستدام والمواد التكاثرية ذات الصلة (مثل البذور) من أجل زيادة قدرة النظم الإيكولوجية المحلية على الصمود.

6-3 قطاع الحراجة

تعتبر الغابات في أفريقيا من المقدمين الرئيسيين للأغذية، والأخشاب، والطاقة، والألياف والمنتجات الحرجية غير الخشبية (NTFPs) في القارة، وهي تلعب دورا حيويا في حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة المناخ وصون وظائف النظم الإيكولوجية. وينبغي التشديد على تعزيز واستعادة المناظر الطبيعية للزراعة المختلطة بالغابات والمراعي/الحراجة الزراعية

وزيادة الغطاء الحرجي (بما في ذلك المنتجات الحرجية غير الخشبية) من أجل حماية التنوع البيولوجي فضلا عن تأمين سبل العيش لملايين من الأفارقة.

وتتمثل الأولويات لقطاع الحراجة فيما يلي:

- إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع البيولوجي، وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي عند تخطيط وتنفيذ الإجراءات بما في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في المادة 5 من اتفاق باريس؛
- تجنب زراعة الأشجار في المراعي والنظم الإيكولوجية التي لديها غطاء المتدني طبيعيا للأشجار؛
- الاستفادة من أداة الأمم المتحدة للغابات في المساهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، مع ضمان إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع البيولوجي؛
- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك نظم الحراجة الزراعية وتعزيز الإدارة المستدامة وإنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية من أجل حفظ التنوع البيولوجي وسبل العيش المستدامة؛
- إعداد أو تعزيز آليات لرصد وتقييم آثار السياسات والبرامج والخطط والمشروعات والاستراتيجيات ذات الصلة بأنشطة الغابات من أجل إرشاد الإدارة التكيفية والتوعية العامة.

6-4 قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يسهم قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مساهمة هامة في الاقتصاد العام لأفريقيا. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (2014) إلى أن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عام 2011، أدى إلى توليد أكثر من 24 مليار دولار أمريكي، مما يمثل 1,26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الأفريقية. غير أن القطاع يواجه تهديدات هائلة بما في ذلك الاستغلال المفرط، والتلوث، وإدخال الأنواع الغريبة الغازية، والصيد الجائر، وتغير المناخ العالمي التي تحتاج إلى معالجتها في سياق خطة الاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

وتتمثل الأولويات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فيما يلي:

- تشجيع المؤسسات الوطنية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على مواصلة النظر في المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، بما تمشى مع نهج النظام الإيكولوجي؛
- تعزيز الطابع المهني في تربية الأحياء المائية والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من أجل إدامة واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية وخدماتها؛
- تعزيز حماية وحفظ واستعادة (بما في ذلك التجديد الطبيعي) المناطق الساحلية ونظم حواجز البحيرات لتعزيز التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود والحد من التلوث؛
- تعزيز استخدام مواد الصيد المستدامة والإبتكارية التي تسمح بحدوث التكاثر لأنواع الأسماك المحلية وتضمن أن أعداد الأسماك وغيرها من التنوع البيولوجي تظل عند مستوى مستدام؛
- إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأزرق من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية وتحفيز التحول الاجتماعي الاقتصادي، باستخدام موارد المحيطات من أجل التنمية الاقتصادية، وتحسين سبل العيش والوظائف، مع صون صحة النظم الإيكولوجية للمحيطات والنظم الإيكولوجية الساحلية؛

6-5 قطاع الطاقة

تواجه أفريقيا تحديا هائلا في الطاقة والتزايد الشديد للطلب على الطاقة من جراء النمو السكاني والتقدم الاقتصادي. ولا يتمتع حوالي 600 مليون نسمة في أفريقيا بالحصول على الكهرباء، ويعتمد حوالي 730 مليون نسمة على الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية (الوكالة الدولية للطاقة، 2014). وخطة أفريقيا لعام 2030 لتحويل الطاقة في القارة تبين مسارا ممكنا للرخاء من خلال تطوير الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان إلى ضمان

حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الكهربائية بحلول عام 2030. ولذلك، فإن الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، والرياح والطاقة الحرارية وتوسيع البنية التحتية وتحديث التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة في جميع البلدان الأفريقية، يعتبر هدفا حيويا يمكن أن يشجع على النمو ويساعد البيئة على حد سواء.

وتتمثل الأولويات في قطاع الطاقة فيما يلي:

- تعزيز تكنولوجيات الطاقة النظيفة والفعالة التي تأخذ في الحسبان حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مثل نظم إصدار الشهادات للفحم والخشب لتشجيع استثمار أكبر في استعادة المناظر الطبيعية والانتقال نحو سلسلة إمدادات أكثر استدامة وكفاءة؛
- أخذ حفظ التنوع البيولوجي في الحسبان عند التخطيط للطاقة النظيفة من الرياح ذات التكلفة المنخفضة، ومن الأمواج والطاقة الشمسية من خلال التعاون الإقليمي الفعال والربط بين الشبكات؛
- سد فجوة الكهرباء على نحو مستدام ونظيف، عن طريق تحويل الاستثمارات في إعانات الوقود الأحفوري إلى نظم الطاقة المتجددة التي تأخذ في الحسبان حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛
- أخذ حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الحسبان عند توسيع البنية التحتية وتحديث التكنولوجيات عن طريق توفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع.

6-6 قطاع تطوير البنية التحتية

أيد بالفعل رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي برنامجا لتطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) كإطار عام لبناء البنية التحتية اللازمة للنقل الأكثر تكاملا، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات المياه عبر الحدود من أجل تعزيز التجارة، ودفع النمو وخلق الوظائف. وبناء عليه، بدأ عدد من مشاريع البنية التحتية ومن المقرر الشروع في عدد آخر من هذه المشاريع. غير أن بعض المشاريع ساهمت، أو إذا لم تكن مصممة ويتم تنفيذها على نحو ملائم، من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية من خلال الإضرار بالموائل الطبيعية وتدميرها، والتأثير السلبي على التنوع البيولوجي (لورانس وآخرون، 2017). ولذلك، من المهم إيجاد مسار متوازن يكون رشيدا من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتمثل الأولويات لقطاع البنية التحتية فيما يلي:

- دمج التفكير المستقبلي في تصميم البنية التحتية حتى يكون أثر تطوير البنية التحتية على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية عند أدنى حد له؛
- إعداد تقييم مكاني يحدد البنية التحتية المادية الحاضرة والمستقبلية وربط ذلك بالبنية التحتية الإيكولوجية الحرجة لإدارة المقايضات بين الاحتياجات للبنية التحتية المادية والتوفير المستدام والشامل لخدمات النظم الإيكولوجية؛
- إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لمختلف القطاعات (مثلا البنى التحتية المادية من قبيل تطوير الطرق) من أجل تحديد الآثار البيئية المحتملة وتدابير التخفيف المحتملة؛
- تعزيز استخدام المعايير الاجتماعية والبيئية خلال تخطيط البنية التحتية وتصميمها، مع إيلاء الأولوية لاعتبارات النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي؛
- دمج شواغل الاستدامة في السياسات الوطنية والإقليمية لتطوير البنية التحتية؛
- إجراء تخطيط استباقي لاستخدام الأراضي من أجل ضمان أن تطوير البنية التحتية يدمج بفعالية الاحتياجات الأخرى لاستخدام الأراضي.

6-7 قطاع التعدين

لدى البلدان الأفريقية ثروة محتملة – ثروة المعادن والنفط والغاز التي يمكن أن تسهم في تحسين رفاه سكانها. غير أن التعدين يشوس التربة والصخر أثناء تشييد الطرق وصيانتها، والحفر المفتوحة، ومحتجزات النفايات. وتحات التربة المكشوفة يمكن أن يحمل كميات كبيرة من الترسبات في المجاري المائية، والأنهار والبحيرات. والنهج المتبع لاستغلال هذه الموارد يحدد في الغالب القدرة الإيكولوجية والاقتصادية للبلد على الصمود ويزيد من مخاطر تقويض الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في البلد وبالتالي التنمية الشاملة. والترسبات المفرطة يمكن أن تسد مجاري الأنهار وتقضي على نباتات المستجمعات المائية، وموائل الأحياء البرية والكائنات المائية. وهناك حاجة إلى اعتماد استراتيجيات مناسبة لتجنب ورقابة وتشجيع التعدين المستدام في أفريقيا.

وتتمثل الأولويات لقطاع التعدين فيما يلي:

- إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لقطاع التعدين من أجل تقليل إلى أدنى حد الأثر السلبي على التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية؛
- تمكين تعميم شواغل التنوع البيولوجي في قطاع التعدين، بما في ذلك المشاركة في اللجان فيما بين القطاعات؛
- تعزيز ودعم التعدين النموذجي من أجل تجنب التدهور وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستعادة مواقع التعدين؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تفعيل نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية؛
- إنفاذ القوانين والاستراتيجيات لإعادة التأهيل وخطط الاستعادة في المواقع الجديدة المفتوحة لأنشطة التعدين.

6-8 قطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية

تتطلب التنمية في أفريقيا تحويلا اقتصاديا والتصنيع. وقد اعتمدت الدورة العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي (يناير/كانون الثاني 2008)، خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية لأفريقيا (AIDA). ويحتاج الأمر إلى تنفيذ هذه الخطة بطريقة لا تؤدي إلى تدهور الأراضي والبيئة، وتلوث الهواء والمياه، وتؤثر على التنوع البيولوجي ونوعية حياة البشر. ومن أجل الاستفادة على نحو مستدام من قطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية، تحتاج البلدان الأفريقية إلى اعتماد واستخدام التكنولوجيات البيئية السليمة الحالية ومواءمتها للظروف المحلية فضلا عن الابتكارات التكنولوجية الأصلية.

وتمثل الأولويات لقطاع الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية فيما يلي:

- تعزيز التكنولوجيات النظيفة والفعالة التي تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستعادته وتحد من أثر الصناعات التحويلية والتنمية الصناعية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- تعزيز اعتماد الممارسات المستدامة لإدارة النفايات على المستويين الوطني والمحلي، وخصوصا في مواقع الإنتاج الصناعي؛
- تحديد المخاطر والفرص لقطاع الأعمال المرتبطة بمساهمة الشركات في تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وإعداد خطط لتخفيف الآثار يشترك فيها الموظفون، وأصحاب العمل، والموردين والمستهلكين؛
- دمج استراتيجيات وإجراءات قطاع الأعمال بشأن استعادة الأراضي مع مبادرات واسعة النطاق للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تعزيز التكنولوجيات البديلة لإدارة النفايات السائلة في النظم البحرية ونظم المياه العذبة بما في ذلك النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي.

7 – وسائل التنفيذ

7-1 تنمية القدرات

مما لا شك فيه أن القدرة المقيدة للموارد البشرية في أفريقيا هي أكبر تقييد يعترض جهود استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وتعتبر الجهود المبذولة في بناء القدرات أساسية لإقامة الأساس للإدارة التكيفية وقدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ الإجراءات المزمعة في هذه الخطة. والكثير من الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة يتمثل في المعارف المكثفة ويقتضي مهارات جديدة عبر القطاعات ومستويات الإدارة.

وتتمثل الأولويات لإجراءات تنمية القدرات من أجل استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا فيما يلي، ضمن إجراءات أخرى:

- تجانس السياسات وتجنب السياسات المتعارضة للإدارة المستدامة للأراضي، وطلب الدعم التقني من البلدان أو الوكالات الأخرى، عند الضرورة؛
- إجراء تدريب على الدوافع الثلاثة الرئيسية للتغير في استخدام الأراضي (مثل زراعة الحفظ، وإدارة مستجمعات المياه، والطاقة، والفقر)؛
- إعداد ونشر أدوات لرصد الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛
- الاضطلاع بتنمية القدرات لتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي على المستويات المحلي، ودون الإقليمي، والإقليمي والوطني؛
- زيادة التوعية بالآثار الخطيرة لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على رفاه البشر؛
- إجراء تدريب على الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية وأساليب استعادة النظم الإيكولوجية للمزارعين وغيرهم من مستخدمي الأراضي مع الاستفادة من المعارف التقليدية؛
- تقديم التدريب في مجالات متخصصة مثل المناخ والدراسات المائية – المناخية، ونظم المعلومات الجغرافية، وتقييم الأثر البيئي، والنمذجة، والإدارة المتكاملة لمنطقة السواحل، وحفظ التربة والمياه واستعادة التربة.

7-2 تطوير التكنولوجيا ونقلها

التزمت البلدان الأفريقية باتخاذ تدابير لكفالة نقل التكنولوجيا، وتطبيق ودعم الابتكارات (خطة عمل أفريقيا لعام 2063). غير أن معظم التكنولوجيات، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية ليست موثقة على نحو سليم، وإمكانيتها وكفاءتها لم يتم تقييمها على نحو صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التكنولوجيات المتوافرة مرتفعة الثمن وهناك قدرة محدودة على تكييفها.

وتتمثل الأولويات لتطوير التكنولوجيا ونقلها فيما يلي:

- تعزيز مواءمة التكنولوجيات الحالية المراعية للبيئة للظروف المحلية فضلا عن دمج المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع إشراكهم بالكامل؛
- تعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التشجيع على استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛
- تعزيز الابتكارات، واعتماد ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية، بما يتمشى وأهداف اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCTA)؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتبادل التكنولوجي؛
- تعزيز قدرة المؤسسات على تقديم البحوث بشأن التكنولوجيات الفعالة للأراضي واستعادة النزم الإيكولوجية؛

- تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في إعداد وتطبيق تكنولوجيا استعادة النظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية والريفية؛
- اتخاذ إجراءات لضمان نقل التكنولوجيا، وتكييفها ودعم الابتكارات؛
- تحديد المعارف التقليدية والمحلية القائمة عند الاضطلاع باستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية وتعزيز التبادل والنشر على نطاق واسع، مع المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

7-3 حشد الموارد

ستتراوح الموارد لتمويل تنفيذ خطة العمل الأفريقية من المخصصات في الميزانيات الحكومية، والتمويل التجاري من كلا المصادر العامة والخاصة، والقروض الميسرة وأيضا الوكالات الدولية الأخرى التي تدعم مختلف المبادرات بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وسيكون حشد الموارد المحلية (DRM) الركيزة لجميع الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل هذه من أجل إيجاد سياسة محلية أكبر للملكية واتساق أكبر مع الاحتياجات المحلية. والغرض من حشد الموارد المحلية أن يسهم بنسبة 70 في المائة إلى 90 في المائة على الأقل من التمويل لخطة العمل هذه في المتوسط لكل بلد، وذلك من خلال تعزيز حشد الموارد المالية، ونفقات الحكومة، والوفورات المؤسسية، والمصارف المركزية واحتياطيات النقد الأجنبي وآليات ابتكارية أخرى.

وسيستند تنفيذ خطة العمل الأفريقية أيضا على التزامات واستثمارات القطاع الخاص. فقد أدركت أعمال تجارية أكثر الآن أن تدهور الأراضي يؤثر على أداء الأعمال التجارية واعترفت الآن بأهمية استعادة رأس المال الطبيعي. فوضع آليات تمويل ابتكارية مثل فرض الضرائب والخصومات الضريبية على الموارد الطبيعية ذات الصلة بالقطاع، ورسوم التراخيص وتصاريح المستخدمين فضلا عن إعداد وتنفيذ المشاريع التي تدعم استعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية عبر القارة من شأنه أن يحف إشراك القطاع الخاص في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم الشركات الخاصة في استعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد أعمالها عليها.

وسيتم أيضا تمويل خطة العمل الأفريقية هذه من خلال آليات تمويل خارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، ومرفق البيئة العالمية (GEF)، ومصرف التنمية الأفريقي، ضمن جملة آليات. ومن خلال مجاله البؤري لتدهور الأراضي، قام مرفق البيئة العالمية منذ عام 2016، بدمج تحييد أثر تدهور الأراضي في برامجه. ومن خلال استثمار موارد أكثر في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، يمكن أن يساعد مرفق البيئة العالمية في تحقيق أهداف ومنافع متعددة بطريقة استراتيجية وفعالة على نحو أكبر وتحقيق عائد عالي على استثماراته. ومصرف التنمية الأفريقي ملتزم بالفعل بمساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء على مكافحة التصحر فضلا عن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، مع برامج عديدة ناجحة في القارة.

7-4 إدارة المعارف وتبادل الخبرات

إن إعداد وتنفيذ الأطر لتحسين التعاون وتدفق المعارف بين الدول الأعضاء بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا سيكون حيويا للتنفيذ الناجح لخطة العمل الأفريقية هذه. ومن المقترح في خطة العمل إنشاء بوابة إلكترونية بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية للإبلاغ عن أمور من ضمنها البرامج الوطنية، والخطط والأنشطة المزمعة في هذه الخطة إلى عامة الجمهور والمجتمع الدولي، مما يزيد من التوعية وتيسير تبادل المعارف. وسيكون لدى الدول الأفريقية الأعضاء معارف وخبرات تنبثق من تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه يمكن التقاطها من خلال نظمها للرصد والتقييم والتي يمكن تبادلها لمنفعة الجميع.

ويمكن أن تتضمن بعض الآليات والتدابير لتبادل المعارف والخبرات ما يلي:

- وثائق لأفضل الممارسات من تقارير الرصد والتقييم من الدول الأعضاء من جانب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أو أي لجنة منتخبة وتبادلها بين الدول الأعضاء من خلال الاجتماعات، والعروض على المواقع الشبكية، والشبكة الإلكترونية أو المنشورات؛
- تنظيم جولات دراسية على المستوى الإقليمي داخل وعبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء للتعلم العملي من الخبرات والدروس المستفادة من الدول الأعضاء الأخرى؛
- الاستفادة من الهياكل والمبادرات القائمة، مثل اللجنة الأفريقية للحراجة والأحياء البرية (وهي هيئة إقليمية في إطار الفاو)[15] لتبادل الخبرات؛
- إنشاء منتديات سنوية لأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والمنظورات بشأن تنفيذ نواتج خطة العمل هذه على المستويين دون الإقليمي والقاري.

5-7 البحوث

تشير الدراسات من أفريقيا إلى أن تكلفة التقاعص عن العمل في مواجهة تدهور الأراضي هي أعلى ثلاثة أضعاف على الأقل من تكلفة العمل (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2018). وقد تحقق الكثير بخصوص البحوث والرصد، وتنفيذ المناطق المحمية وتحديد المناطق الساخنة للتنوع البيولوجي. ويبرز الهدفان 7 و19 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الحاجة إلى معلومات مستندة إلى العلوم.

وتتمثل أولويات البحوث فيما يلي:

- إجراء تقييمات للبيانات والمعلومات وجمعها لإرشاد صنع القرار، بما في ذلك ترسيم الظروف الإيكولوجية، وخاصة النظم الإيكولوجية المتدهورة بشدة، وحالة الحماية عبر المنطقة، وترسيم الاستخدامات الحالية للمناطق المتدهورة التي تدعم الاستخدامات الأخرى المهمة محليا (مثلا، الرعي)، باستخدام الأدوات المتاحة (مثل تلك الأدوات التي طورها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والمعهد الدولي للاستدامة (IIS) ومعهد الموارد العالمية (WRI) ومنظمة الأغذية والزراعة ضمن آخرين؛
- إجراء ترسيم لمخاطر التدهور (من مختلف أنواع الاستخدام) وإمكانية الاستعادة لغرض أهداف مختلفة (مثلا، لهدف الحفظ، وتوفير المياه، والزراعة المستدامة، أوالحراجة الزراعية)؛
- إعداد إطار لتقييم متكامل للتدهور وإمكانية الاستعادة على مستويات مختلفة تسمح بدمج المستويات الوطنية والمحلية ذات الأولوية، مع إشراك جميع القطاعات والجهات الفاعلة؛
- تجميع الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة (بما في ذلك المعارف التقليدية) والدروس المستفادة من مختلف المبادرات لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية؛
- بناء و/أو تعزيز نظم المعلومات الوطنية والإقليمية بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية من أجل تعزيز إدارة البيانات وتبادلها؛
- إعداد حسابات قومية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تكلفة ومنافع الاستعادة، لإرشاد وضع السياسات وصنع القرار؛
- إشراك الجامعات ومؤسسات البحوث الأخرى في إيجاد حلول علمية وتقنية وتكنولوجية لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية؛

[15] http://www.fao.org/3/MX460EN/mx460en.pdf

- إجراء تقييم عن كيفية دمج نُهج وأدوات مختلفة للتنوع البيولوجي (مثلا، المعلومات، ودعم القرار وأدوات التنفيذ) لإرشاد إعداد البرامج الوطنية واختيار مزيج من النُهج والأدوات؛
- دعم إعداد المواد التعليمية للمدارس لإحداث تقدم في التدريب الأكاديمي، بما في ذلك مؤسسات التعلم العالي؛
- إنشاء إطار وطني لرصد وتقييم الالتزامات الوطنية، مع معايير ومؤشرات ومسارات واضحة لتمكين الإدارة التكيفية وتحسين التوعية العامة.

8 – إشراك أصحاب المصلحة

8-1 النساء والشباب

إن إدماج الاعتبارات الجنسانية وإشراك الشباب في أنشطة الاستعادة يوفر فرصا مهمة لزيادة أوجه التآزر بين التزامات الاستعادة، وإجراءات تغير المناخ والالتزامات العالمية للتنمية المستدامة. وقد اكتسبت النساء والشباب علاقة مميزة مع التنوع البيولوجي ويلعبان في الغالب الدور المهيمن كمستخدمين للتنوع البيولوجي وحراس له، مثلا، كجامعي النباتات، وبستانيين الأسرة، ومهجني النباتات، والأعشاب، وحراس البذور. وينبغي اتخاذ القرارات بشأن الأنواع التي سيتم إدخالها في مناظر طبيعية متدهورة وما هي المناطق التي سيتم تحديد أولويتها للاستعادة بعد إجراء عمليات تشاركية شاملة. ولذلك، ينبغي أن يقرّ تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه بالدور الحيوي للنساء والشباب في تخطيط وتنفيذ استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية.

8-2 الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحلول المجتمعية المستدامة

باعتبارها مصدرا لخدمات وموارد متعددة، توفر النظم الإيكولوجية في أفريقيا الأساس المستقبل مستدام. غير أن مجموعة من الضغوط المتباينة وتضارب المصالح يستمر في تدهور النظم الاجتماعية الايكولوجية. والمجتمعات المحلية هي من بين المجتمعات الأكثر فقرا، وهي ضعيفة بدرجة عالية أمام القوى الخارجية من العولمة والكوارث الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فقد اكتسبت هذه المجتمعات أجيالا من المعارف التقليدية، والقيم الثقافية، واللغات والخبرات، ويمكن أن تقدم حلولا لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية. ومن أجل تهيئة الظروف التمكينية لتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في أفريقيا، هناك حاجة إلى الاستثمار في الحلول المحلية المستدامة والابتكارية وبناء قدرة النظم الاجتماعية– الإيكولوجية على الصمود، التي تتعلم أشكالا متعددة من المعارف وتكيفها وتستخدمها، وخبرات وتكنولوجيات للتصدي للتحديات المتزايدة وتغير المناخ.

وتتمثل الأولويات لتعزيز الحلول المجتمعية المستدامة فيما يلي:

- إعداد وبناء قدرات الهياكل المجتمعية كأبطال لاستعادة المناظر الطبيعية؛
- إجراء تقييمات مجتمعية لتعزيز الفهم المتبادل وبناء المصالح والتوقعات المجتمعية، والمدخلات والمشاركة في استعادة النظم الإيكولوجية؛
- دعم إعداد الخطط التشاركية المحلية للاستعادة التي توفر منافع محلية؛
- تعزيز الممارسات المستدامة التي تستعين بالمعارف التقليدية والظروف المحلية؛
- إدراج مشاركة النساء والشباب في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة الاستعادة.

8-3 القطاع الخاص

غالبا ما تؤدي الممارسات غير المستدامة من جانب القطاع الخاص إلى تدهور النظم الإيكولوجية، الذي يحد من قدرة النظم الإيكولوجية على توفير تدفق ثابت ومستدام من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، للأجيال الحالية والأجيال القادمة (اليونيب، 2007). وعن الطريق العمل معا، يمكن للحكومات والقطاع الخاص تمكين الشراكات المتداعمة الناجحة التي تدمج الاستدامة البيئية، واستعادة النظم الإيكولوجية وإشراك المجتمعات المحلية.

وتتمثل الأولويات لإشراك القطاع الخاص فيما يلي:

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دمج استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في عمليات الأعمال التجارية وسلاسل القيمة كجزء من استراتيجية الأعمال التجارية الشاملة وطويلة الأجل؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وممارسات الإدارة التي تأخذ في الحسبان حفظ التنوع البيولوجي واستخدامة المستدام وخصوصا في قطاعي الطاقة والتعدين كفرصة لتوليد المنافع مع المساهمة في التزامات استعادة المناظر الطبيعية الوطنية والنظم الإيكولوجية؛
- تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي كشرط للتنمية الاجتماعية– الاقتصادية لأفريقيا.

8-4 التعاون الدولي والتقني

سيتم تنفيذ خطة العمل هذه من جانب الدول الأعضاء بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة وشركاء التنمية المعنيين، ممن يملكون الخبرة التقنية، والأدوات والموارد لدعم تنفيذ خطة العمل. وسيؤدي مثل هذا التعاون، ضمن جملة أمور، إلى تيسير بناء القدرات، وتحسين الحصول على المعارف ونقلها، والخبرة والتكنولوجيات لدعم مختلف الإجراءات. وستدعم أيضا إعداد واستخدام أدوات الرصد والتقييم لتتبع حالة استعادة الأراضي والنظم الإيكولجية. وعلاوة على ذلك، سيدعم التعاون الدولي حشد الموارد والتمويل لتكميل الموارد المحلية من أجل التنفيذ الناجح لخطة العمل هذه.

ويمكن أن تستفيد الدول الأعضاء من التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وشبكات البحوث والمنظمات غير الربحية. وتشمل هذه، على سبيل المثال وليس الحصر:

المنظمات الحكومية الدولية والمبادرات:

المنظمات الحكومية الدولية التي تدعم المشاريع والبرامج الرامية إلى حفظ البيئة، والتخفيف من تغير المناخ ومكافحة تدهور الأراضي في أفريقيا، هي ضمن جملة منظمات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مثلا من خلال برنامج الحياة في جبال أفرومنتين)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من خلال مركز السياسات العالمية للنظم الإيكولوجية المرنة والتصحر)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (من خلال برنامجها بشأن الإنسان والمحيط الحيوي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة التعاوني للمسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD+).[16]

شركاء التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف:

- قد يكون شركاء التعاون الإنمائي الثنائي التاليين، ضمن جملة شركاء، مهتمين بدعم تنفيذ خطة العمل هذه: مؤسسة تنمية أستراليا، والوكالة النمساوية للتنمية، والوكالة البلجيكية للتنمية، والوزارة الكندية للشؤون العالمية والمركز الكندي للبحوث الانمائية (IDRC)، والوكالة الدولية للتعاون الإنمائي في الصين، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA)، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفنلندية للتنمية الدولية (FINNIDA)، والوزارة الفرنسية للتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية (AfD)، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا (BMZ)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والبرنامج الحكومي الآيرلندي لمساعدة البلدان النامية (Irish Aid)، والوكالة الاسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (MASHAV)، وبرنامج المؤسسة الإيطالية للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، والوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتعاون الإنمائي الهولندي (وزارة التعاون الإنمائي)، ووكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية (NZAid)، والوكالة النرويجية للتعاون

[16] https://www.unredd.net/

الإنمائي (NORAD)، والصندوق السعودي للتنمية، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID)، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة (USAID).

المنظمات الدولية، وغير الربحية والشبكات:

من المتوقع أن تكون المنظمات الإقليمية والدولية والمبادرات التالية مشتركة بنشاط في تنفيذ خطة العمل: السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أفريقيا الشرقية (IGAD)، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)،ومرصد الصحراء الكبرى والساحل (OSS).

تشمل المنظمات غير الربحية المتوقع أن تسهم في دعم تنفيذ خطة العمل: الصندوق الأفريقي للأحياء البرية (AWF)، ومنظمة حياة الطيور الدولية، ومنظمة الحفظ الدولية (CI)، ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، وشركاء الزراعة الإيكولوجية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (IUFRO)، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) ومعهد الموارد العالمية (WRI).

وستحشد الدول الأعضاء أيضا مختلف المنابر والشبكات، مثل المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية (GLF) وجمعية استعادة النظم الإيكولوجية (SER)، من أجل الإبلاغ وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بشأن استعادة النظم الإيكولوجية.

وتقدم القائمة أدناه أوصافا للعمل في مجال استعادة النظم الإيكولوجية الذي تنفذه بعض المنظمات والمنابر المذكورة أعلاه:

- *الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)* تولى القيادة في إعداد وتنفيذ مبادرات كثيرة لاستعادة الأراضي مثل تحدي بون. وينسق الاتحاد الدولي الشراكة العالمية لاصلاح المناظر الطبيعية للغابات (GPFLR)، وشبكة من المنظمات الرائدة والأفراد التي تدعم تحدي بون وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، من خلال جمع المعلومات عن الاستعادة، وتيسير تقييمات الاستعادة، وبناء القدرات في مجال استعادة المناظر الطبيعية، وتوفير إطار تعاوني لتحقيق التزامات تحدي بون.
- *معهد الموارد العالمية (WRI)* يدعم استعادة الأراضي في أفريقيا، على سبيل المثال من خلال توفير أدوات وطرائق مختلفة، مثلا مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، منهجية تقييم فرص الاستعادة (ROAM)، التي انتهت بإنشاء أطلس فرص استعادة المناظر الطبيعية للغابات.
- *المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC)* يمكن أن يدعم خطة العمل الأفريقية، من خلال شبكته الواسعة النطاق من العلماء وواضعي السياسات حول العالم، مع البناء على خبرتة الهامة في إعداد حسابات النظم الإيكولوجية ضمن إطار نظم المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA)، وإعداد أطر الرصد والتقييم مثل أمانة الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، ودعم مجموعة القيادة الأفريقية بشأن نهج تعميم التنوع البيولوجي.
- *المركز العالمي للزراعة الحراجية (ICRAF)*، هو مركز للامتياز العلمي الذي يعمل على تسخير منافع الأشجار للشعوب والبيئة، يمكن أن يدعم تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه من خلال بناء قدرات الحكومات والمزارعين على استخدام قوة الأشجار لتصبح الزراعة وسبل العيش أكثر مراعاة للبيئة، ومستدامة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تسهم في استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية.
- *مركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)*، مؤسسة علمية غير ربحية تجري البحوث بشأن أكثر التحديات إلحاحا لإدارة الغابات والمناظر الطبيعية حول العالم، يمكن أن تدعم خطة العمل الأفريقية هذه من خلال إجراء بحوث

ابتكارية، وتنمية قدرات الشركاء في مجال إدارة الغابات والمناظر الطبيعية، والمشاركة بنشاط في الحوار مع جميع أصحاب المصلحة لإرشاد السياسات والممارسات التي تؤثر على الغابات والشعوب في أفريقيا.

- *الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (IUFRO)*، شبكة دولية غير حكومية من العلماء في مجال الغابات تشجع على التعاون العالمي في البحوث المتعلقة بالغابات وفهم الجوانب الإيكولووجية والاقتصادية والاجتماعية للغابات والأشجار، يمكن أن تدعم خطة العمل هذه مع الاستعانة بخبرتها في نشر المعارف العلمية إلى أصحاب المصلحة وصناع القرار ومساهمتها في سياسات الغابات وإدارة الغابات على أرض الواقع.
- *الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)*، منظمة دولية غير ربحية تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حول العالم، يمكن أن تدعم تنفيذ خطة العمل مع الاستعانة ببرامجها الجارية المتعددة عبر بلدان كثيرة في أفريقيا.
- *المنظمة الدولية للأراضي الرطبة* تدعم حاليا عددا من مشاريع وبرامج استعادة الأراضي الرطبة في أفريقيا، مثل رأسمال المنغروف في أفريقيا، وبرنامج العشر سنوات الذي يموله Dutch DOB Ecology، الذي يهدف إلى حماية واستعادة مليون هكتار في نظم المنغروف الأفريقية لمنفعة الشعوب والطبيعة بحلول عام 2027.[17]
- *شركاء الزراعة الإيكولوجية*، بطل غير ربحي من أبطال الإدارة المتكاملة للأراضي لمساعدة المجتمعات والمنظمات على زراعة أماكن صحية وقادرة على الصمود من الجذور فصاعدا، ويمكن أن تدعم تنفيذ خطة العمل هذه عن طريق توفير الدعم لبناء القدرات في المجتمعات على إدارة مناظرها الطبيعية وتعزيز سبل العيش الريفية، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامهما المستدام.
- *المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية (GLF)* هو أكبر المنابر في العالم التي تقودها المعارف بشأن الاستخدام المستدام للأراضي، وهو مخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن المناخ، سيكون آلية مفيدة لدعم خطة العمل. وقد ربط المنتدى 3900 منظمة مع أكثر من 231,5 مليون مشارك من أكثر من 148 بلدا. ويقدم المنتدى بصفة خاصة الدعم في تخضير أفريقيا من خلال المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 وحشد الموارد. ويمكن أن يدعم المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية خطة العمل الأفريقية في التنفيذ الشامل للأنشطة المزمعة في المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 ويقدم الدعم للبلدان في إعداد آليات تمويل ابتكارية للاستثمار في الزراعة المستدامة وسلاسل التوريد.
- *جمعية استعادة النظم الإيكولوجية (SER)*، هي مجتمع عالمي من المهنيين يشترك بنشاط في الإصلاح الإيكولوجي الحساس وانعاش النظم الإيكولوجية المتدهورة باستخدام طائفة واسعة من الخبرات، ومجموعات المعارف، والمنظورات الثقافية، يمكن أن يدعم خطة العمل هذه من خلال تيسير الاتصالات وإقامة الشبكات، وتبادل المعلومات والمعارف بشأن الاستعادة الإيكولوجية وفي إحداث تقدم في السياسات المتعلقة بالاستعادة الإيكولوجية.

9 – ترتيبات التنفيذ

9–1 الحوكمة: التوجه الاستراتيجي والإشراف

سيتم تنفيذ خطة العمل بواسطة جميع الدول الأفريقية الأعضاء بالتعاون مع منظمات شريكة وبموجب توجه شامل للسياسة وإشراف من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN). ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وكالة نيباد) ستقوم بدور الأمانة لتنسيق تنفيذ خطة العمل. ويرد أدناه وصف لأدوار ومسؤوليات الحوكمة، والتنفيذ والتنسيق فيما يتعلق بخطة العمل.

[17] https://www.wetlands.org/?s=restoration

وجمعية الاتحاد الأفريقي، باعتبارها أعلى كيان رئيسي وكيان صنع القرار في الاتحاد الأفريقي، ستوفر الأطر القانونية والسياساتية والمالية لتنفيذ التزامات بلدانه نحو استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية وتيسير الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية.

والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، بدعم من أمانته، سيوفر أيضا إرشادات استراتيجية وسياساتية وقيادة عبر القارة وإشراف لضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل. ومن بين جملة أمور، سيستعرض المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ويرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، ويعد توافق عام ويسني سياسات واستراتيجيات وبرامج جديدة لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في الإقليم.

وسينشئ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لجنة توجيهية رفيعة المستوى لخطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية تتكون من الوزراء وكبار المسؤولين والخبراء من الدول الأعضاء يمثلون قطاعات البيئة، وتغير المناخ، والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي، من أجل إسداء المشورة وتقديم إرشادات حول تنفيذ خطة العمل. وستخدم وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اللجنة وتعمل على نحو وثيق مع الإدارات والجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان التنسيق الصحيح والتجانس لسياسات استعادة النظم الإيكولوجية، والخطط والبرامج عبر الإقليم. وستقدم تقارير اللجنة إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة واللجان التقنية المتخصصة الأخرى.

وستعقد اجتماعات قمة وزارية أفريقية في المستقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وتقديم المزيد من توجهات السياسة، عند الاقتضاء.

2-9 آلية دعم التنفيذ والتنسيق

إن وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ستقدم إشرافا تقنيا شاملا وتنسيقا لتنفيذ خطة العمل. وستقود هذه الوكالة وتنسق تخطيط وتنفيذ مبادرات الاستعادة على المستوى القاري وتعزز إشراك أصحاب المصلحة والتنسيق من خلال الدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى دون الإقليمي.

وسيحشد مصرف التنمية الأفريقي (AfDB) استثمارات استراتيجية وييسر الحصول على التمويل لمشاريع استعادة النظم الإيكولوجية من جانب المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمالية/المصارف والتمويل الكلي على المستويين الإقليمي والوطني.

وعلى المستوى الوطني، سيبدأ تنفيذ خطة العمل بتعيين الكيانات الوطنية وفقا للقوانين والقواعد ذات الصلة في البلد. وتشجع المؤسسات الحكومية على المشاركة مع المؤسسات العلمية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ودعم مشاريع وأنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على المستويين المحلي ودون الوطني فضلا عن تيسير بناء القدرات، والتدريب ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين تخطيط وتنفيذ ورصد برامج استعادة النظم الإيكولوجية باستخدام النهج التصاعدي لضمان الملكية المحلية واستدامة تلك البرامج. وتشجع المؤسسات الأكاديمية على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وشركاء التنمية من أجل تعزيز ودمج استعادة النظم الإيكولوجية في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج زيادة التوعية البيئية عبر القارة. وينبغي أن يعدوا ويقدموا دورة تدريبية ملائمة لتطوير المعارف، والمهارات والدراية، على النحو الوارد وصفه في القسم 2 أعلاه (تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا: الحالة والتحديات والفرص).

وستؤسس وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) في شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي (AfDB) وشركاء التنمية بوابة إلكترونية لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية لكي تستخدمها الدول الأعضاء في تقديم المعلومات والوصول إليها عن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا من أجل تيسير تبادل المعارف وزيادة التوعية. ويمكن أن تشمل المعلومات

المتبادلة من خلال البوابة الإلكترونية تقارير تقييم وطنية ودون وطنية عن حالة واتجاهات تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي؛ والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لاستعادة النظم الإيكولوجية؛ والتقييمات الوطنية لفرص الاستعادة، ومواد التعلم والإرشادات، وبناء القدرات وفرص حشد الموارد فضلا عن تقارير عن التقدم المحرز من مختلف البلدان الأفريقية نحو تحقيق التزاماتها وأهدافها الخاصة باستعادة النظم الإيكولوجية.

10 - الرصد والتقييم

ستتولى وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المسؤولية عن رصد وإبلاغ أداء برامج استعادة النظم الإيكولوجية عبر الإقليم والتقدم الشامل المحرز نحو تحقيق الالتزامات والأهداف المتعهد بها.

وتتطلب عملية قياس الاستعادة نظاما للرصد يستند إلى أفق زمني طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، تنطوي الاستعادة ليس فحسب على الغطاء الشجري بل أيضا المكونات الأصغر جدا من الغطاء النباتي، وبناء عليه، يتطلب رصد الاستعادة أقمارا اصطناعية عالية وفائقة الدقة لاكتشاف هذه التغيرات الصغيرة والمنتشرة والدقيقة في المناظر الطبيعية. وسيتم إجراء الرصد والتقييم مع الاستعانة باستخدام إطار نتائج مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل (GGWSSI)[18] والأدوات المتوافرة مثل أداة Collect Earth وأداة رسم خرائط الغطاء الشجري، والتي تستند إلى نهج أخذ العينات الذي يستعمل الصور المتاحة مجانا للجميع من Google Earth، وبالتالي تقدم حلا لبعض المسائل المرتبطة بالتكلفة وقيود توقيتها.

وسيستند تحديد الأهداف ونظام الرصد لخطة العمل الأفريقية هذه إلى الالتزامات المتعهد بها أساسا على المستوى الوطني ومستويات أخرى مثل مستوى المناظر الطبيعية أو المستوى العابر للحدود. وبصفة عامة، ينبغي أن يقوم وضع نظام الرصد بما يلي: (1) إشراك قطاعات وأصحاب مصلحة مختلفين على جميع المستويات؛ (2) النظر في المقايضات وإيجاد التوازن الصحيح بين التكاليف/الجهد، وخصوصا لنظام رصد مستدام طويل الأجل؛ و(3) إعداد استراتيجية اتصال لإبلاغ النتائج والدروس المستفادة من عملية الرصد إلى أصحاب المصلحة لتمكين الإدارة التكيفية وإرشاد زيادة التوعية.

وينبغي أن يتضمن نظام رصد شامل المؤشرات التي تستعين بما يلي (من AFR100):

- الاجتماعية الاقتصادية: تقييم صحة ورفاه الشعوب ضمن سياق أهداف الاستعادة
- السياسية: تقييم الإرادة السياسية وظروف السياسة المفضلة – في شكل قوانين جديدة أو معدلة من شأنها أن تمكن الاستعادة أو الدعم المرئي من رجال السياسة
- المالية: فهم تدفقات و/أو حجم الاستثمارات في أنشطة الاستعادة وتمويل مبادرات الاستعادة
- بيولوجية مادية: تقييم التغير المادة في استخدام الأراضي والغطاء الأرضي عبر الوقت.

والإجراءات والمعالم الرئيسية الإشارية خلال الفترة 2019–2030 المعروضة في المرفق الأول ستستخدم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الأفريقية هذه.

[18] مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل (GGWSSI): http://www.fao.org/3/a-i6476e.pdf

المرفق الأول

تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية 2019–2030

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019–2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021–2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016–2030)
1. تقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية	• توحيد الأنشطة والمبادرات نحو تحقيق أهداف أيشي على النحو المقترح في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي • تجميع مختلف الأدوات المتوافرة لتقييم فرص استعادة النظم الإيكولوجية وإتاحتها للدول الأعضاء • تقييم مدى النظم الإيكولوجية المتدهورة وأنواعها ودرجة تدهورها ومواقعها على المستويات الإقليمي، والوطني والمحلي والتكاليف المحتملة والمنافع المتعددة للنظم الإيكولوجية	• إجراء تقييمات للفرص المتاحة لاستعادة النظم الإيكولوجية في 80 في المائة على الأقل من البلدان الأفريقية • تبادل التقييمات المستكملة لفرص استعادة النظم الإيكولوجية من خلال بوابة إلكترونية أنشأتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)	• تبادل التقييمات المستكملة لاستعادة النظام الإيكولوجي من خلال بوابة إلكترونية أنشأتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)
2. تهيئة الظروف التمكينية لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية	• تقييم الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية المتاحة لتنفيذ استعادة النظم الإيكولوجية وتحديد أية فجوات • إعداد وتنفيذ خطط استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على المستويين الوطني والمحلي، مع ضمان المواءمة على مختلف المستويات • إجراء تخطيط قطاعي متكامل وتعزيز أوجه التآزر بين القطاعات لتعزيز النتائج المستدامة للمداخلات	• دمج المعلومات والمعارف عن تحليلات رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية، والتخطيط الإنمائي وصنع القرار • إنشاء صندوق استئماني إقليمي لدعم استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في أفريقيا.	• تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي لدعم وظائف هياكل إدارة الغابات والمياه؛ واستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية
3. دمج استعادة النظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والخطط والبرامج ذات الصلة	• إعداد سياسات واستراتيجيات قطاعية وطنية للنهوض بدمج الأراضي والنظام الإيكولوجي • إجراء تقييمات بيئية استراتيجية (SEEAs) لمختلف القطاعات (مثلا، تطوير الطرق) لتحديد الآثار البيئية المحتملة وتدابير التخفيف المحتملة؛	• تنفيذ الإجراءات المناسبة لتعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها في النظم الإيكولوجية المتدهورة مثل النظم الإيكولوجية للجبال وللغابات؛ • وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة للحراجة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي المناسبة	• تعزيز نهج النظام الإيكولوجي للنظر الكامل لوظائف النظام الإيكولوجي واحتياجات أصحاب المصلحة المتعددين وإشراكهم • اعتماد ممارسات زراعية تستند إلى النظام

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019–2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021–2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016–2030)
	• إنفاذ القوانين والاستراتيجيات لخطط إعادة التأهيل والاستعادة في المواقع الجديدة المفتوحة لأنشطة التعدين. • وضع تدابير لتعزيز الممارسات المستدامة، والتكنولوجيات النظيفة والفعالة التي تحد من تدهور الأراضي والنظام الإيكولوجي • إجراء تخطيط استباقي لاستخدام الأراضي من أجل ضمان أن تطوير البنية التحتية يدمج بفعالية احتياجات الاستخدامات الأخرى للأراضي؛ • إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأزرق لتنويع القاعدة الاقتصادية وتحفيز التحول الاجتماعي الاقتصادي	بالنظر إلى مبادئ استعادة المناظر الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي؛ • تعزيز حماية وحفظ المناطق الساحلية ونظم حواجز البحيرات لتيسير التجديد الطبيعي والحد من تلوث النظم المائية والتنوع البيولوجي	الإيكولوجي للتكيف مع المناخ وقدرته على الصمود للاستفادة من الإنتاج المستدام في قطاع الزراعة؛ • إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتفعيل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الأراضي المستدامة واستعادة النظام الإيكولوجي؛ • دمج استراتيجية وإجراءات الأعمال التجارية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المبادرات الأوسع نطاقا للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
4. تخطيط وتنفيذ أنشطة ومشاريع وبرامج استعادة النظم الإيكولوجية	• وضع تدابير للرقابة على الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور النظام الإيكولوجي ومعالجة الدوافع وراء فقدان التنوع البيولوجي • زيادة مبادرات الاستعادة من خلال التزامات جديدة وتنفيذ الالتزامات القائمة • تحديد المعارف المحلية القائمة في تطوير التكنولوجيات ذات الصلة بالاستعادة وتعزيز تبادلها ونشرها على نطاق واسع • إنشاء وتفعيل قطاع خاص إقليمي ومنبر للتكيف مع تغير المناخ وزيادة توعيته بالتكنولوجيات الخضراء التي تحد من التلوث وتدهور النظم الإيكولوجية	• إجراء تدريب (عملي وأكاديمي)، بشأن المسائل المتعلقة باستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية مثل الزراعة المستدامة، وإدارة مستجمعات المياه، واستعادة المناظر الطبيعية للغابات، ونظم المعلومات الجغرافية، وتقييم الأثر البيئي، والإدارة المتكاملة للسواحل على المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي • تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمكين مؤسسات البحوث من نقل المعارف بشأن تطوير التكنولوجيا النظيفة المكيفة لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية	• إنشاء/تعزيز الآليات لإدارة المعارف وتبادلها • توثيق أفضل الممارسات من تقارير الرصد والتقييم لتبادلها بين الدول الأعضاء من خلال مختلف القنوات؛ • تنظيم جولات دراسية على المستوى الإقليمي داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتبادل الخبرات والدروس بين الدول الأعضاء؛ • تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من الاستثمار في مبادرات استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية مثل سوق الكربون

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019–2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021–2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016–2030)
	• تنظيم منابر سنوية لأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والمنظورات بشأن تنفيذ نتائج خطة العمل هذه على المستويين دون الإقليمي والقاري. • تجميع الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة (بما في ذلك المعارف التقليدية) والدروس المستفادة من مختلف المبادرات لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية؛ • إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات المجتمعية لتوثيق اهتمامات وتوقعات المجتمع، والمدخلات والمشاركة في استعادة النظم الإيكولوجية • إنشاء هياكل مجتمعية لبناء القدرات كأبطال لاستعادة المناظر الطبيعية وتعزيز مشاركة النساء والشباب في تخطيط أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية وتنفيذها ورصدها.	• اعتماد ودعم التكنولوجيات الابتكارية الحديثة فضلا عن معارف الشعوب الأصلية ذات الصلة باستعادة النظم الإيكولوجية وتيسير قدرة الشعوب المحلية في أفريقيا على تحمل تكاليفها • إنشاء و/أو تعزيز نظم المعلومات الوطنية والإقليمية للتنوع البيولوجي لتعزيز إدارة البيانات وإعادة توطينها؛ • إجراء تقييم سنوي لدمج مختلف النُهج والأدوات المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية (مثلا، المعلومات، ودعم القرار وأدوات التنفيذ) في إعداد برامج التنمية المحلية والوطنية والإقليمية؛ • تنفيذ الإجراءات المناسبة لتعزيز توفير خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاج المستدام.	والتعدين الأخضر والمساهمة في التزامات استعادة المناظر الطبيعية الوطنية؛
5. تنفيذ الإجراءات الداعمة (وسائل التنفيذ)	• تنظيم التوعية العامة في أفريقيا بشأن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية وفرص الاستعادة؛ • تيسير إجراء المشاورات بشأن تحديد التدابير لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية على مستويات التنفيذ المختلفة؛ • إنشاء بوابة إلكترونية للاستعادة لكي تستخدمها الدول الأعضاء لتقديم والحصول على معلومات عن استعادة النظم الإيكولوجية عبر أفريقيا؛ • إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى لخطة العمل الأفريقية لاستعادة النظم الإيكولوجية	• تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة ومشاركتهم، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ • تعزيز التكييف للتكنولوجيات السليمة الحالية والابتكارات المتعلقة باستعادة النظم الإيكولوجية؛ • إنشاء و/أو تعزيز نظام المعلومات الوطني وأفضل الممارسات في مجال استعادة النظم الإيكولوجية. • تحديد وكفالة الموارد للاستعادة.	• إعداد ونشر أدوات الرصد بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والاستعادة وخدمات أخرى تولدها النظم الإيكولوجية؛ • إنشاء صندوق استئماني إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية

مجموعة الإجراءات الرئيسية	الإجراءات قصيرة الأجل (2019–2020)	الإجراءات متوسطة الأجل (2021–2025)	الإجراءات طويلة الأجل (2016–2030)
	• إجراء تقييم لفرص التمويل / إشراك الميزانيات (العامة، والخاصة وآليات التمويل الأخرى) • إعداد استراتيجية لحشد الموارد	• إقامة التعاون التقني والعلمي لتيسير الحصول على التكنولوجيات والابتكارات ذات الصلة لتحقيق أهداف الاستعادة.	
6. الرصد والتقييم، والإبلاغ ونشر النتائج	• إعداد ونشر أدوات للرصد بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها • تعزيز قدرة المجموعات التقنية على المستوى الوطني من أجل الرصد والتقييم والإبلاغ	• إعداد أو تعزيز آليات لرصد وتقييم آثار السياسات والبرامج والخطط.	• تنفيذ نظام الرصد، والإبلاغ عن الالتزامات الوطنية وأنشطة الاستعادة وتبادل النتائج والدروس المستفادة لإرشاد الجهود المستقبلية للاستعادة.

المرفق الثاني

أمثلة لأهداف وطنية أو التزامات مشابهة متعلقة بالهدف 15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي[19]

(استنادا إلى المعلومات في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي)[20]

البلد[21]	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة[22]
الجزائر *	الهدف 12: حماية وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية من أجل الحفاظ على توازنها، وضمان استدامتها وضمان الإنتاج المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية، عن طريق استهداف حفظ 20 في المائة على الأقل من مساحة الأراضي، و5 في المائة من المناطق البحرية والساحلية واستعادة النظم الإيكولوجية الطبيعية على مساحة 5 ملايين هكتار على الأقل. الهدف 17: دمج نُهج التكيف مع تغير المناخ (مرونة النظام الإيكولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، ومكافحة التصحر) ومنع المخاطر والكوارث الطبيعية في إدارة النظم الإيكولوجية.
بنن*	الهدف الاستراتيجي 16: استعادة وحماية النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات أساسية للمجتمعات، والفقراء والسكان المهمشين وتسهم في مخزون الكربون.
بوتسوانا	الهدف الوطني 15: بحلول عام 2025، سيتم حفظ سلامة النظم الإيكولوجية في جميع المناطق الإيكولوجية في بوتسوانا من خلال اعتماد نُهج الإدارة على مستوى النظام الإيكولوجي المبني على العمليات الإيكولوجية الرئيسية، حتى يمكنها المساهمة في التخفيف من تغير المناخ ومكافحة التصحر.
كابو فيردي	الهدف الوطني 9: بحلول عام 2025، ستكون كابو فيردي قد عززت الحماية والترابط المحسن واستعادت النظم الإيكولوجية الرئيسية حتى يمكنها الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية إلى الاقتصاد ورفاه السكان. الهدف الوطني 10/ بحلول عام 2018، ستدمج جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية للحفظ عناصر القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.
الكاميرون	الهدف 9: بحلول عام 2020 ينبغي إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية/الموائل المتدهورة لإعادة تواجد /أو إحياء الأنواع المفقودة والحفاظ على مستوى من الحفظ يضمن الاستدامة طويلة الأجل. الهدف 9 الفرعي: بحلول عام 2020 يعاد تأهيل 25 في المائة على الأقل من المواقع المتدهورة من جراء الجفاف والفيضانات ضمن النظام الإيكولوجي للأراضي شبه القاحلة.

[19] الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

[20] يمكن الاطلاع عليها على الرابط: https://www.cbd.int/nbsap/.

[21] تشير البلدان المبينة بعلامة * إلى البلدان التي قدمت استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بلغة بخلاف الإنجليزية. ولتيسير إمكانية قراءة هذه، ترجمت الأهداف الوطنية أو الالتزامات إلى الانجليزية.

[22] تستند إلى المعلومات الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والتي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: https://www.cbd.int/nbsap/default.shtml

البلد[21]	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة[22]
جزر القمر *	الهدف باء-2: بحلول عام 2030، يخفض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما فيها الغابات، إلى النصف على الأقل وإن أمكن بالقرب من الصفر، ويخفض بشكل كبير تدهور الموائل وتفتتها. الهدف جيم-2: بحلول عام 2030، يتم استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، واستعادة ما نسبته 50 في المائة على الأقل من الأنواع المنقرضة والحفاظ عليها على مستوى حفظ مستدام وطويل الأجل. الهدف دال-1: بحلول عام 2030، تحسن قدرة النظام الإيكولوجي على الصمود ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون من خلال تدابير الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.
الكونغو *	الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
مصر	الهدف الوطني 13: بحلول عام 2030، إجراء البحوث وتنفيذ التدابير والاستراتيجيات لتعزيز قدرة التنوع البيولوجي على الصمود أمام التصحر على المستوى المحلي. الهدف الوطني 14: بحلول عام 2025، التحقق من جميع تأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورصدها.
إريتريا	الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر. وتم تعزيز معالجة هذه التحديات، وقدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون من خلال الحفظ والاستعادة مع التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الوطني للتكيف وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والتخفيف من أثار الجفاف في إريتريا. وتشترك إريتريا في الجهود العالمية لاستعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر. الهدف 5: بحلول عام 2020، جميع مواقع تجميع المياه والأراضي المتدهورة ذات النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي يتم إعادة تأهيلها ضمن النظام الإيكولوجي الأرضي. بحلول عام 2020، يتم خفض فقدان الموائل الطبيعية على نحو كبير، وتدهور وتفتت النظم الإيكولوجية.
إثيوبيا	الهدف 10: بحلول عام 2020، تحسن مساهمة التنوع البيولوجي للخدمات الإيكولوجية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه من خلال زيادة غطاء الغابات من 12 في المائة إلى 14 في المائة؛ وزيادة تعيين الأراضي الرطبة من 4,5 في المائة إلى 9,0 في المائة ومضاعفة استعادة المناطق المتدهورة. إعادة تأهيل 22 مليون هكتار (15+7) من الغابات والأراضي المتدهورة بحلول عام 2030. وبين السنوات 2016 و2020 يتمثل الهدف في زراعة ما يقرب من 4,56 مليون هكتار من الغابات (حوالي مليون هكتار من الغابات سنويا) باستخدام 21,35 مليار شتلة (4,27 مليار شتلة سنويا).
غامبيا	الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.

البلد[21]	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة[22]
غانا	خطة العمل 15: تعزيز قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل وتعزيز مساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون وضمان استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة.
غينيا*	الهدف 15: بحلول السنوات من 2011 إلى 2020 على الأقل، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
غينيا – بيساو	الهدف الوطني 15: بحلول عام 2020، زيادة تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال تدابير الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية للغابات الأكثر حساسية والمتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
غينيا الاستوائية	الهدف 10: بحلول عام 2020، تستكمل الدراسات عن آليات التحقق والإبلاغ عن المستويات الحالية لمخزون الكربون في النظم الإيكولوجية للغابات (من خلال العملية الجارية +REDD)
ليبيريا	الهدف 4-2: بحلول عام 2028، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال حماية نظم إيكولوجية إضافية للغابات التي أنشأها المشروع الحالي لـ+REDD في ليبيريا، بالإضافة إلى تعزيز مشروع التخفيف من تغير المناخ واستعادة أراضي الحشائش المتدهورة من خلال إعادة التشجير بحلول عام 2030.
مدغشقر*	الهدف الاستراتيجي15: بحلول عام 2025، إتمام تعزيز القدرة التكيفية للنظم الإيكولوجية ومساهمة التنوع البيولوجي الأرضي، وللمياه العذبة والبحري في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة ومكافحة التصحر.
ملاوي	الهدف 6: بحلول عام 2025، يتم استعادة وحماية 50 في المائة على الأقل من الموائل الأرضية المتدهورة. الهدف 15: بحلول عام 2025، حماية واستعادة إمدادات الخدمات المهمة للنظم الإيكولوجية.
مالي*	الهدف 14: بحلول عام 2020، تحسين قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل من خلال تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتدابير مكافحة التصحر.
المغرب*	جيم-2: اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة النظام الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، بما في ذلك من خلال الحفظ والاستعادة، وتدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وأوجه التآزر مع الإجراءات في إطار اتفاقيات ريو الأخرى (تغير المناخ ومكافحة التصحر).
موزامبيق	الهدف 12: بحلول عام 2035 إعادة تأهيل 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية/الموائل المتدهورة، مع استعادة تنوعها البيولوجي وضمان استدامتها، بهدف تخفيف تأثيرات تغير المناخ ومكافحة التصحر. الهدف 15: بحلول عام 2025، الإدراك بمساهمة التنوع البيولوجي وتعزيزها لزيادة مخزون الكربون من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف من حدته.
ناميبيا	الهدف 4-1: بحلول عام 2022، صيانة النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات أساسية وتسهم في الصحة، وسبل العيش والرفاه، وبدء برامج الاستعادة للنظم الإيكولوجية المتدهورة لنسبة 15 في المائة على الأقل من المناطق ذات الأولوية.

البلد[21]	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة[22]
نيجيريا	الهدف 4: بحلول عام 2020، تخضع نسبة 15 في المائة من المناطق في النظم الإيكولوجية المتدهورة في نيجيريا لبرامج الاستعادة والإدارة المستدامة.
رواندا	الهدف 5: (P.64) بحلول عام 2020، يتم حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية، وخصوصا مواقع "التحالف من أجل منع مطلق للانقراض (AZE)" ويخفض تدهورها وتفتتها. الهدف 14: بحلول عام 2020، يتم تغطية 30 في المائة من البلاد بالغابات وبالتالي زيادة مخزون الكربون والمساهمة في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.
سيشيل	المشروع 19: حساب الكربون المخزن والمحجوز سنويا في النظم الإيكولوجية في سيشيل. المشروع 20: تحديد التهديدات الرئيسية المفروضة على التنوع البيولوجي في سيشيل من تنبؤات تغير المناخ والبدء في تدابير التخفيف. المشروع 21: معالجة التهديدات الأولية الحالية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي. المشروع 31: تدار الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ويتم تنسيقها وتنفذ بفعالية ويتم دمجها في الإطار الأوسع نطاقا للحوكمة البيئية.
الصومال	الهدف الاستراتيجي 15: بحلول عام 2030، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
جنوب أفريقيا	النتيجة 1-4: حفظ التنوع البيولوجي يدعم خطة إصلاح الأراضي والفرص الاجتماعية الاقتصادية لحائزي الأراضي المجتمعية؛ النتيجة 2-2: التكيف القائم على النظام الإيكولوجي أثبت أنه يحقق منافع متعددة في سياق التنمية المستدامة النتيجة 3-6: تم دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في إعداد وتنفيذ أدوات السياسة والأدوات التشريعية وغيرها من الأدوات. النتيجة 5-1: تمكين الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي لتخطيط المهارات، وتنمية وتقييم القطاع ككل. النتيجة 5-2: نظام محسن لتنمية المهارات يتضمن احتياجات قطاع التنوع البيولوجي النتيجة 5-3: تنشأ الشراكات والمؤسسات ويتم تمويلها لتحقيق ولاياتها نحو تسليم خدمات محسنة.
جنوب السودان	بحلول عام 2021، تقديم الدراسات عن معدل فقدان الموائل نحو تعزيز تنفيذ سياسة استخدام الأراضي وإنفاذ التشريعات ذات الصلة بحفظ الموائل الطبيعية.
السودان	هدف المكون: حفظ وتنمية وإدارة المنطقة الخاضعة للغابات لتعزيز الحماية البيئية، وتقليل تدهور التربة وحفظ التنوع البيولوجي. هدف المكون: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر. هدف المكون: تعظيم قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل الذي لديه تنوع بيولوجي عالي وأكبر قدرة على التصدي لآثار تغير المناخ.

البلد[21]	الأهداف الوطنية أو الالتزامات المشابهة[22]
اسواتيني	الهدف 15: بحلول عام 2022، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون في اسواتيني، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
تونس*	الهدف الاستراتيجي 4-3: تخفيف/منع التهديدات البيئية نحو النظم الإيكولوجية. الهدف الاستراتيجي 5-1: حماية التنوع البيولوجي واستعادته. الهدف الاستراتيجي 5-2: تحسين قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل وصيانة/تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية.
أوغندا	الهدف الوطني: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
جمهورية تنزانيا المتحدة	الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
زمبابوي	الهدف 13: بحلول عام 2020، مكافحة التصحر، وتعزيز قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل من خلال حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة.

المرفق الثالث

الالتزامات القطرية بموجب المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات (AFR100)

(المصدر: الموقع الشبكي للمبادرة: http://afr100.org/content/countries)

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
1. بنن	0.5	2016	• إعادة التحريج • إحياء وتحسين إدارة المزارع الحرجية القائمة
2. بوروندي	2	2015	• إنشاء مزارع الأشجار وإدارتها المستدامة • الحماية، والتجدد الطبيعي والوقاية من الحرائق للمنتزهات والمحميات الطبيعية • تطوير الحراجة الزراعية: من نظم أشجار المحاصيل المختلطة إلى مساحات مشجرة • مكافحة التحات والفيضانات من خلال المصاطب المدرجة بالحشائش/الأشجار/الشجيرات • الزراعة الإيكولوجية • حماية ضفاف الأنهار واستعادة الأخاديد
3. بوركينا فاسو	5	2018	• إعداد وتنفيذ برنامج عبر الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر لاستعادة رأس المال الطبيعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود • تعزيز أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتكيف مع تغير المناخ • تحسين الأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن دخل المنتجين من خلال تعزيز أنشطة توليد الدخل • تهيئة التعليم البيئي وبرامج التدريب في مجال المكافحة ضد تدهور الأراضي
4. الكاميرون	12	2017	• إنشاء مزارع الأشجار وإدارتها المستدامة • حماية التجدد الطبيعي والوقاية من الحرائق في المنتزهات والمحميات الطبيعية • تطوير الحراجة الزراعية: من نظم أشجار المحاصيل المختلطة إلى مساحات مشجرة • مكافحة التحات والفيضانات من خلال المصاطب المدرجة بالحشائش/الأشجار/الشجيرات • الزراعة الإيكولوجية • حماية ضفاف الأنهار واستعادة الأخاديد

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
5. جمهورية أفريقيا الوسطى	3.5	2016	• إجراء جرد للأراضي المتدهورة وتحليل الدوافع وراء إزالة الغابات • دعم حلقات العمل والترتيبات المؤسسية لتنفيذ AFR100 في جمهورية أفريقيا الوسطى
6. تشاد	1.4	2017	• سيتم تحديدها من خلال تقييم فرص الاستعادة
7. كوت ديفوار	5	2016	• إعادة التشجير والتجدد الطبيعي للغابات المنتجة • الحماية والتجدد الطبيعي، بما في ذلك تعزيز زراعة المنتزهات • الحماية، والتجدد الطبيعي وتعزيز زراعة الغابات الساحلية، والغابات الشاطئية، والأراضي الرطبة • تعزيز زراعة الأشجار الأصلية في الغابات الزراعية للكاكاو، ونظم أشجار المحاصيل الأخرى وتطوير مزارع الأشجار
8. جمهورية الكونغو الديمقراطية	8	2016	• استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتي أزيلت غاباتها • تحسين الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي • قدرة السكان على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه • استعادة المناظر الطبيعية في مشاريع التنمية المستدامة، وفرص تمويل المناخ، فضلا عن مشاريع الاستعادة الجدية طويلة الأجل • الوثائق الوطنية التي تدمج مكونات استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة
9. إثيوبيا	15	2016	• دعم إثيوبيا في الوفاء بهدف الاقتصاد الأخضر المرن (CRGE) أمام المناخ وتحقيق حالة الدخل المتوسط بحلول عام 2025 مع الانتقال إلى اقتصاد أخضر قادر على الصمود أمام المناخ • زيادة الأساس العلمي في عمليات صنع القرار من أجل تخطيط وتنفيذ استعادة المناظر الطبيعية القائمة على الأشجار • دعم توليد المنافع المستدامة من المناظر الطبيعية للغابات المستعادة وعمليات الاستعادة للسكان المحليين والاقتصاد الوطني • تحديد ومعالجة الظروف التمكينية (الأطر السياسية والقانونية، والحوافز، وسلاسل القيمة وظروف السوق) اللازمة للاستعادة طويلة الأجل القائمة على الأشجار على نطاق واسع
10. غانا	2	2015	• استعادة المنطقة الإيكولوجية للسافانا في شمال غانا ذات التنوع البيولوجي الثري، ولكنها مهددة بفقدان النظم الإيكولوجية والموائل المهمة • استعادة مناطق التحول ومناطق الغابات في غانا المهددة بالتعدين، وإنتاج الفحم والأنشطة الزراعية غير المستدامة
11. غينيا	2	2016	• سيتم تحديدها خلال تقييم فرصة الاستعادة

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
12. كينيا	5.1	2016	• التحريج وإعادة التحريج للغابات الطبيعية من خلال زرع الأشجار والتجدد الطبيعي المساعد • إعادة تأهيل الغابات الطبيعية المتدهورة من خلال زراعة الأشجار والتجدد الطبيعي المساعد • استخدام الأشجار على أراضي المزارع، باعتبارها المحصول الأساسي أو المختلط (الحراجة الزراعية) • إنشاء مزارع الأشجار لغرض الاستخدام التجاري في الأماكن المناسبة • إنشاء حواجز الأشجار على مدى حدود الجداول، والأنهار، والبحيرات، والأراضي الرطبة والخزانات، والطرق والسكك الحديدية من خلال الزراعة المباشرة للأشجار أو التجدد الطبيعي المساعد • استعادة أراضي الرعي وإدارتها: تحسين إدارة أراضي الرعي وتجددها لاستخدام كلا الأحياء البرية والمراعي
13. ليبيريا	1	2015	• دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال الغطاء النباتي المتزايد لتحسين خدمات النظام الإيكولوجي في المناطق المتدهورة، وزيادة الدخل في الريف، وتحسين ثراء التنوع البيولوجي. • تحسين تبادل البيانات والمعلومات بشأن استخدام الأراضي لإرشاد تخطيط استخدام الأراضي. • المساهمة في برنامج REDD+ من خلال استعادة الأراضي المتدهورة ودعم سبل العيش المحلية على مستوى المجتمع.
14. مدغشقر	4	2015	• تحويل مناطق كبيرة من الأراضي التي أزيلت غاباتها والمتدهورة إلى نظم إيكولوجية قادرة على الصمود ومتعددة الوظائف بهدف تحسين الاقتصادين المحلي والوطني • تحسين أمن المياه وإمداداتها • حماية التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات
15. ملاوي	4.5	2016	• تعزيز التكنولوجيات الزراعية (زراعة الحفظ، والتجدد الطبيعي بإدارة المزارعين، والحراجة الزراعية): 3730790 هكتار • الغابات المجتمعية والأراضي المشجرة المجتمعية/الخاصة: 753471 هكتار • إدارة الغابات الطبيعية وإدارة مزارع الغابات: 3401279 هكتار • حفظ التربة والمياه: 1043768 هكتار • استعادة ضفاف الأنهار والجداول المائية: 36478 هكتار

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
16. موزامبيق	1	2015	• رسم خرائط أراضي الغابات المتدهورة • إقامة مشاتل للأشجار الحرجية • استعادة أراضي الغابات المتدهورة • الإدارة المجتمعية للغابات • تعويضات التنوع البيولوجي • الإنتاج المستدام للفحم
17. النيجر	3.2	2015	• إعادة تأهيل مستهدفة وحماية مستجمعات المياه في مصب النهر وتطوير ري الزراعة في الأراضي المنخفضة • البرامج الثنائية لاستعادة القدرة على الصمود في المجتمعات الريفية في منطقة هطول تتراوح بين 400 إلى 600 ملليمتر و"إعادة تخضير" المناظر الطبيعية المتدهورة • زيادة التجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) بالارتباط مع مبادرات التنمية الزراعية والأمن الغذائي • تقديم منح وخدمات تطوير الأعمال التجارية لزيادة نماذج الأعمال التجارية التي يقودها القطاع الخاص المتصلة بالاستعادة وتحسين NMR • TerrAfrica، والجدار الأخضر العظيم، مشروع إقليمي لمرفق البيئة العالمية لبناء الأساس لزيادة الاستعادة والشراكة AFR100
18. نيجيريا	4	2017	• استعادة الإنتاجية الإيكولوجية للأراضي، والمياه والزراعة من أجل سبل العيش المستدامة • تعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع الفرص للتمويل، والبحوث وتنمية قدرات أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الاستعادة على أرض الواقع • تحسين سبل عيش الأسر في الأراضي الجافة حيث يهدد التدهور المفرط للأراضي القدرة على التعامل مع تأثيرات تغير المناخ • إزالة الصراعات المستندة إلى الموارد الطبيعية الناشئة عن تدهور الأراضي، وخصوصا نتيجة للرعي المفرط والممارسات الأخرى غير المستدامة لإدارة الأراضي • التعجيل بالتنوع الاقتصادي والتصنيع من خلال إعادة إحياء الصناعات القائمة على الغابات من أجل العمالة، والحد من الفقر وخلق الثروة • اكتشاف فرص أوسع نطاقا لإشراك القطاع الخاص
19. جمهورية الكونغو	2	2016	• إقامة وإدارة المزارع المستدامة للأشجار • الحماية، والإدارة المستدامة للغابات وتراخيص الغابات الطبيعية • تطوير نظم السلع من محاصيل الأشجار والحراجة الزراعية

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
20. السودان	14.6	2017	• تقييم منافع الاستعادة للمجتمعات المحلية • تنظيم حلقات عمل لتحديد هدف للهكتار الذي سيتم استعادته • إنشاء مجلس لتقييم فرصة الاستعادة الوطنية وإعداد خطة للتنفيذ
21. رواندا	2	2011	• دعم تحقيق رؤية عام 2020 وأهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر من خلال زيادة استعادة الغابات القائمة على الأشجار وإعادة المناظر الطبيعية للغابات إلى هيئتها الأصلية (FLR) من أجل تحسين ممارسات المحاصيل والثروة الحيوانية، والأمن الغذائي، ودخل المزارعين • تحسين التعقيبات القائمة على الأدلة العلمية لتخطيط وتنفيذ إعادة الغابات القائمة على الأشجار إلى هيئتها الأصلية في حلقات الغابات وتنفيذ إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية القائمة على الأشجار، بما في ذلك بناء القدرات في مجال الوسائل المجدية من حيث التكلفة لقياس التغير • توسيع الفرص للاستثمار في إعادة الغابات القائمة على الأشجار إلى هيئتها الأصلية على المدى الطويل من خلال تهيئة الظروف التمكينية للمؤسسات الاجتماعية، والمانحين والمستثمرين.
22. السنغال	الالتزام قيد الإعداد	2016	• تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء الاستعادة وتعزيز المنابر للنهوض بتبادل المعلومات وتنسيق المداخلات • تقييم فرص الاستعادة وصياغة استراتيجيات لزيادة الاستعادة • تعزيز الجهود لزيادة التجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) وزراعة الأشجار الدائمة الخضرة في المناطق المتدهورة في Peanut Basin • تقييم الجهود الرامية إلى تعزيز زراعة الحفظ (الجراثة المخففة)، والتجدد الطبيعي الذي يقوده المزارعون (FMNR) والحراجة الزراعية والممارسات الزراعية الأخرى الذكية مناخيا (CSA) • تنظيم زيارات لتبادل ودعم التعلم والتدريب فيما بين النظراء • تحليل نماذج الأعمال التجارية والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص في الاستعادة • إعداد نظم للرصد لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستعادة على نطاق واسع
23. جنوب أفريقيا	3.6	2017	• الاحتفاظ بالمياه واستقرار المناظر الطبيعية (التحات، مكافحة التصحر) • إزالة المدرجات المتفرقة والكثيفة للنباتات الغازية وزحف الشجيرات • إعادة الغطاء النباتي • إعادة تأهيل التربة واستعادة الدونغا • مداخلات إضافية سيتم تحديدها من خلال تقييمات فرص الاستعادة

البلد	الالتزام (مليون هكتار) بحلول عام 2030	سنة الالتزام	المداخلات ذات الأولوية
24. اسواتيني	0.5	2017	* ما زالت تقوم بصياغة المداخلات
25. جمهورية تنزانيا المتحدة	5.2	2018	• تنظيم اجتماعات لأصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء الاستعادة، وتعزيز المنابر لتبادل المعلومات والتعاون في مجال الاستعادة • تحديد نطاق وزيادة حالات الاستعادة الناجحة، وتشخيص العوامل الرئيسية للنجاح وتهيئة الظروف، وتقييم فرص الاستعادة • تنظيم زيارات لتبادل ودعم التعلم والتدريب فيما بين النظراء • تحليل نماذج الأعمال التجارية والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص • تيسير الحصول على تمويل إضافي، حسب الضرورة، بما في ذلك GCF وآخرون • إعداد إطار للرصد لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستعادة
26. توغو	1.4	2015	• استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتي أزيلت غاباتها • تحسين الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي • زيادة المرونة والقدرة التكيفية للسكان أمام تغير المناخ
27. أوغندا	2.5	2014	• تعزيز الحراجة الزراعية والمناطق الشجرية • تيسير التجدد الطبيعي.
المجموع	**110**		

المراجع

AFR100. Guiding Principles for Measuring and Monitoring Progress on Forest and Landscape Restoration in Africa. AFR100 Working Paper Series.

Africa Development Forum (2016). *Confronting Drought in Africa's Drylands, Opportunities for Enhancing Resilience*.

AGRA. (2017). Africa Agriculture Status Report: The Business of Smallholder Agriculture in Sub-Saharan Africa (Issue 5). Nairobi, Kenya: Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA). Issue No. 5.

Bonn Challenge Barometer of Progress: Spotlight Report. IUCN (2017).

De Groot, R.S., J. Blignaut, S. Van der Ploeg, J. Aronson, T. Elmqvist and J. FARLEY (2013). *Benefits of Investing in Ecosystem Restoration.* Conservation Biology, 2013, Vol.27(6), pp.1286-1293.

Economics of Land Degradation (ELD) Initiative. 2013. The rewards of investing in sustainable land management. Interim Report for the ELD Initiative: A global strategy for sustainable land management. http://www.eld-initiative.org/fileadmin/pdf/ELD-Interim_Report_web.pdf

Elmqvist, T, T, H Seta¨la, S,N Handel, S van der Ploeg, J Aronson, JN Blignaut, E Gomez-Baggethun, DJ Nowa, J Kronenberg and R de Groot (2015). Benefits of restoring ecosystem services in urban areas. Current Opinion in Environmental Sustainability 14:101–108.

Global Environmental Facility (GEF) and United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) secretariats. 2011. Land for Life: Securing our Common Future. https://www.thegef.org/ gef/sites/thegef.org/files/publication/SLM-english-1.pdf

FAO (2002) Land Degradation Assessment in Drylands (LADA) Project: Meeting Report, 23-25 January 2002 (World Soil Resources Reports).

FAO (2011). The state of the world's land and water resources for food and agriculture (SOLAW): Managing systems at risk. FAO, Rome and Earthscan, London. http://www.fao.org/docrep/015/i1688e/i1688e00.pdf

FAO (2014). The State of World Fisheries and Aquaculture. Opportunities and challenges. FAO, Rome.

FAO (2016). Global Forest Assessment 2015. How are the world's forests changing? Second edition. FAO, Rome (http://www.fao.org/3/a-i4793e.pdf).

IEA (International Energy Agency), 2014a. Africa Energy Outlook, Paris: OECD/IEA.

IPBES (2018): Summary for policymakers of the regional assessment report on biodiversity and ecosystem services for Africa of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. E. Archer, L. E. Dziba, K. J. Mulongoy, M. A. Maoela, M. Walters, R. Biggs, M-C. Cormier-Salem, F. DeClerck, M. C. Diaw, A. E. Dunham, P. Failler, C. Gordon, K. A. Harhash, R. Kasisi, F. Kizito, W. D. Nyingi, N. Oguge, B. Osman-Elasha, L. C. Stringer, L. Tito de Morais, A. Assogbadjo, B. N. Egoh, M. W. Halmy, K. Heubach, A. Mensah, L. Pereira and N. Sitas (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany.

IPBES (2018): Summary for policymakers of the assessment report on land degradation and restoration of the Intergovernmental Science- Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. R. Scholes, L. Montanarella, A. Brainich, N. Barger, B. ten Brink, M. Cantele, B. Erasmus, J. Fisher, T. Gardner, T. G. Holland, F. Kohler, J. S. Kotiaho, G. Von Maltitz, G. Nangendo, R. Pandit, J. Parrotta, M. D. Potts, S. Prince, M. Sankaran and L. Willemen (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany. 44 pages.

Kirui, O. K., and Mirzabaev, A. (2014). Economics of land degradation in Eastern Africa (No. 128). ZEF Working Paper Series. Center for Development Research (ZEF), University of Bonn, Germany.

Laurance, W. F., Mahmoud, M. I., and Kleinschroth, F. (eds.). (2017). "Infrastructure expansion and the fate of Central African forests," in *Central African Forests Forever* (Berlin: Central African Forests Commission (COMIFAC) and German Development Bank, KfW), 88–95.

UNCCD (2013). The Economics of Desertification, Land Degradation and Drought: Methodologies and Analysis for Decision-Making. Background document. UNCCD 2nd Scientific Conference. http://2sc.unccd.int/fileadmin/unccd/upload/documents/Background_documents/Background_Document_web3.pdf

UNCCD (2016) *A Natural Fix, A Joined-Up Approach to Delivering the Global Goals for Sustainable Development*, Bonn.

UNEP (2007). *Global Environment Outlook: Environment for Development (GEO4)*. Nairobi, Kenya: UNEP. Retrieved from https://na.unep.net/atlas/datlas/sites/default/files/GEO-4_Report_Full_en.pdf

UNEP (2015) *The Emissions Gap Report 2015*. United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi.

UNEP-WCMC (2016) The State of Biodiversity in Africa: A mid-term review of progress towards the Aichi Biodiversity Targets. UNEP-WCMC, Cambridge, United Kingdom.

المرفق الثالث

أوليات التنوع البيولوجي في أفريقيا

- استعادة النظم الإيكولوجية
- التنوع البيولوجي الساحلي والبحري والاقتصاد الأزرق
- الأنواع الغريبة الغازية
- الحصول وتقاسم المنافع والمعارف التقليدية
- التقييم البيئي الاستراتيجي (المادة 14 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)
- تغير المناخ والتنوع البيولوجي
- تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة
- محاسبة رأس المال الطبيعي
- السلامة الأحيائية
- الصيد غير المشروع والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية
- آليات تمكينية للتنفيذ:
  - التثقيف، وزيادة التوعية وإدارة المعارف
  - بناء القدرات
  - نقل التكنولوجيا
  - حشد الموارد
  - تعميم الاعتبارات الجنسانية وإشراك الشباب
  - الامتثال وإنفاذ اللوائح البيئية.